الأمم المتحدة

A

Distr.
GENERAL

A/52/489
17 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البند ١١٢ (ب) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج المختلفة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

حالة حقوق الإنسان في كمبوديا

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ١١	٣
ثانيا - التوصيات المقدمة من الممثل الخاص للأمين العام لحقوق الإنسان في كمبوديا بشأن المسائل المشمولة بولايته	١٢ - ١٩١	٥
ألف - البعثات الثالثة والرابعة والخامسة التي قام بها إلى كمبوديا الممثل الخاص للأمين العام لحقوق الإنسان في كمبوديا	١٢ - ١٣	٥
١ - البعثة الثالثة إلى كمبوديا، ٥-١٨ آذار/ مارس ١٩٩٧	١٣ - ١٩	٥
٢ - البعثة الرابعة إلى كمبوديا، ٦-١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧	٢٠ - ٢٦	٧
٣ - البعثة الخامسة إلى كمبوديا، ٣١ آب/أغسطس - ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧	٢٧ - ٣١	٩
باء - الحقوق السياسية	٣٢ - ٥٦	١٠
١ - الحماية من العنف السياسي	٣٢ - ٤٤	١٠

الفقرات الصفحة

../..

081197 051197 97-27788

9727788

٢ - الإعداد لانتخابات حرة وعادلة . . . . . ٤٥ - ٥٦ ١٣

جيم - الحقوق المدنية وإقامة العدل . . . . . ٥٧ - ٦٨ ١٧

١ - مشكلة الإفلات من العقاب . . . . . ٥٧ - ٦٨ ١٧

٢ - سيادة القانون واستقلال القضاء . . . . . ٦٩ - ٨١ ١٩

٣ - الحق في الحياة، والحماية من الإعدام بإجراءات موجزة . . . . . ٨٢ - ٨٥ ٢٢

٤ - الحماية من التعذيب . . . . . ٨٦ - ٩٤ ٢٣

٥ - أحوال السجون . . . . . ٩٥ - ١١٢ ٢٦

دال - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية . . . . . ١١٣ - ١٧٢ ٢٩

١ - الحقوق الاقتصادية . . . . . ١١٣ - ١١٨ ٢٩

٢ - الحق في التعليم . . . . . ١١٩ - ١٣٤ ٣١

٣ - حقوق العمل . . . . . ١٣٥ - ١٤٥ ٣٣

٤ - حقوق الطفل . . . . . ١٤٦ - ١٧٢ ٣٦

هاء - التطورات الأخرى . . . . . ١٧٣ - ١٧٨ ٤١

١ - الألغام الأرضية . . . . . ١٧٣ - ١٧٥ ٤١

٢ - التقارير المقدمة إلى اللجان التعاهدية . . . . . ١٧٦ - ١٧٨ ٤١

واو - تنفيذ التوصيات السابقة والجديدة . . . . . ١٧٩ - ١٨٧ ٤٢

زاي - ملاحظات ختامية . . . . . ١٨٨ - ١٩١ ٤٤

ثالثا - دور مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مساعدة حكومة كمبوديا وشعبها في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها . . . . . ١٩٢ - ٢١٢ ٤٥

أولا - مقدمة

١ - تم تعيين الممثل الخاص للأمين العام لحقوق الإنسان في كمبوديا عملا بقرار لجنة حقوق الإنسان ٦/١٩٩٣ المؤرخ ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٣[١] للقيام بالمهام التالية:

(أ) البقاء على اتصال مع حكومة كمبوديا وشعبها؛

(ب) توجيه وتنسيق وجود الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في كمبوديا؛

(ج) مساعدة الحكومة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٢ - وقد عين الأمين العام توماس هاماربرغ ممثلا خاصا له لحقوق الإنسان في كمبوديا في أوائل عام ١٩٩٦، عقب استقالة ما يكل كيربي لدى تعيينه عضوا في المحكمة العليا باستراليا. وقام السيد كيربي، منذ تعيينه في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ حتى استقالته في نيسان/أبريل ١٩٩٦، بسبع بعثات رسمية إلى كمبوديا وقدم تقارير متتالية إلى الجمعية العامة (A/49/635 و A/50/681) وإلى لجنة حقوق الإنسان[٢].

٣ - ومنذ تسلم السيد هاماربرغ لمهام الممثل الخاص في ١ أيار/ مايو ١٩٩٦، قام بخمس بعثات رسمية إلى كمبوديا وقدم تقريرا إلى الجمعية العامة (A/51/453) وتقريرا إلى لجنة حقوق الإنسان[٣].

٤ - وأنشئ مكتب كمبوديا التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ عملا بقرار لجنة حقوق الإنسان ٦/١٩٩٣. وتشمل ولاية مكتب كمبوديا ما يلي:

(أ) بناء مؤسسات وهياكل قانونية لحقوق الإنسان والديمقراطية؛

(ب) تأمين نظام لإقامة العدل يتماشى مع المعايير الدولية؛

(ج) تعزيز المجتمع المدني؛

(د) تعزيز أنشطة حقوق الإنسان على المستوى المحلي ومستوى المقاطعة؛

(هـ) نشر الوعي بحقوق الإنسان وتوفير التثقيف المتعلق بحقوق الإنسان.

٥ - وقد أيدت الجمعية العامة، في قرارها ٩٨/٥١ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ توصيات واستنتاجات الممثل الخاص[٤] وطلبت إلى الأمين العام توفير جميع الموارد اللازمة لتمكين الممثل الخاص من

مواصلة أداء مهامه على وجه السرعة. وأعربت الجمعية العامة عن قلقها الشديد إزاء تعليقات الممثل الخاص بشأن استمرار مشكلة الإفلات من العقاب، التي تضع، في الواقع، القوات المسلحة والشرطة فوق مبدأ المساواة أمام القانون.

٦ - ورحبت الجمعية بالتدابير المقترحة التي أجملتها حكومة كمبوديا في تعليقاتها[٥] على تقرير الممثل الخاص لكفالة أن تكون الانتخابات البلدية والوطنية المرتقبة حرة ونزيهة، وأن يظل أفراد القوات المسلحة محايدين خلال الحملة الانتخابية، وأن يكون الإدلاء بالأصوات سريا، وأن يكون المراقبون المحليون والدوليون موضع ترحاب. وأثنت الجمعية على الحكومة لما تتبعه من نهج بناء بالنسبة لإشراك منظمات حقوق الإنسان الكمبودية غير الحكومية في إنعاش كمبوديا وتعميرها. وأوصت بالاستفادة من مهاراتها في المساعدة على كفالة أن تكون الانتخابات المرتقبة حرة ونزيهة. وطلبت إلى الحكومة أن تكفل عدالة فرص الاستفادة من تليفزيون وإذاعة الحكومة، بصرف النظر عن الانتماء السياسي، وأن تحقق في حالات العنف والتخويف الموجهة ضد الأحزاب السياسية الصغيرة ومؤيديها وكذلك ضد موظفي ومكاتب وسائل الإعلام، وأن تحيل المسؤولين عنها إلى القضاء.

٧ - ورحبت الجمعية بالجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، لكنها أعربت عن القلق البالغ إزاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان على النحو المبين بالتفصيل في تقارير الممثل الخاص وسلفه. وطلبت إلى حكومة كمبوديا محاكمة جميع مقترفي انتهاكات حقوق الإنسان. وحثت الجمعية الحكومة على إيلاء الاهتمام، على سبيل الأولوية، لمكافحة بغاء الأطفال والاتجار بهم ولتحسين أوضاع السجون.

٨ - ويقدم هذا التقرير وفقا لقرار الجمعية العامة ٩٨/٥١ الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن التوصيات التي يقدمها الممثل الخاص بشأن المسائل المشمولة بولايته وبشأن دور مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مساعدة حكومة كمبوديا وشعبها على تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وبدلا من تقديم تقريرين منفصلين على غرار السنوات السابقة، يجمع الأمين العام في هذا التقرير معلومات عن جانبي برنامج حقوق الإنسان في كمبوديا.

٩ - وعقب اعتماد قرار الجمعية العامة ٩٨/٥١، لاحظت لجنة حقوق الإنسان مع القلق، في قرارها ٤٩/١٩٩٧ المؤرخ ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٧[١] حالة حقوق الإنسان، خاصة أداء نظام العدالة، حسبما جاء في تقرير الممثل الخاص[٣].

١٠ - وأكدت اللجنة من جديد الشواغل التي أعربت عنها الجمعية العامة، وأدانت بقوة الهجوم العنيف الذي شن في بنوم بنه في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٩٧ ضد المشتركين في تجمع سلمي قانوني للمعارضة، وطلبت إلى حكومة كمبوديا أن تتخذ تدابير فورية لدعم سيادة القانون منعا لتكرار حدوث مثل هذا الاعتداء وأن تحيل مرتكبيه إلى القضاء.

١١ - وطلبت اللجنة أيضا من الأمين العام أن يدرس، من خلال ممثله الخاص لحقوق الإنسان في كمبوديا، وبالتعاون مع مركز حقوق الإنسان، أي طلب تتقدم به كمبوديا لمساعدتها في الرد على الانتهاكات الجسيمة الماضية للقانون الكمبودي والقانون الدولي.

ثانيا - التوصيات المقدمة من الممثل الخاص للأمين العام لحقوق الإنسان في كمبوديا بشأن المسائل المشمولة بولايته

ألف - البعثات الثالثة والرابعة والخامسة التي قام بها إلى كمبوديا الممثل الخاص للأمين العام لحقوق الإنسان في كمبوديا

١٢ - قام الممثل الخاص للأمين العام لحقوق الإنسان في كمبوديا، توماس هاماربرغ، ببعثته الثالثة إلى كمبوديا في الفترة من ٥ إلى ١٨ آذار/ مارس ١٩٩٧، وببعثته الرابعة من ٦ إلى ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧، وببعثته الخامسة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. ويقوم هذا التقرير على هذه البعثات ووضع في صيغته النهائية في منتصف أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

١ - البعثة الثالثة إلى كمبوديا، ٥ - ١٨ آذار/ مارس ١٩٩٧

١٣ - زار الممثل الخاص في أثناء بعثته الثالثة إلى كمبوديا، بنوم بنه، بالإضافة إلى مقاطعة باثامبانغ، حيث كان قد نشب نزاع مسلح بين قوات موالية للحزبين السياسيين الرئيسيين في الحكومة، أي حزب الشعب الكمبودي والجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة ومتعاونة، وزار كذلك مقاطعة كوه كونغ. وركزت هذه البعثة على حالة التعليم الرسمي والجرائم التي ارتكبها العسكريون والشرطة. وواصل الممثل الخاص دراسة مسألتي إقامة العدل والإعداد للانتخابات.

١٤ - وفي مجال الحق في التعليم، انصب تركيز الممثل الخاص على إمكانية الحصول على التعليم ونوعيته، أي التعليم للجميع بدون تمييز والتعلم المجدي لمهارات الحياة والقيم الأخلاقية. وفي بنوم بنه، التقى الممثل الخاص بمديري برنامجين هامين للمساعدة في قطاع التعليم - برنامج تعزيز قطاع التعليم الابتدائي في كمبوديا الذي يموله الاتحاد الأوروبي، وبرنامج تقديم المساعدة إلى التعليم الابتدائي في كمبوديا الذي تموله وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية ومع مفتشي التعليم/عميد كلية التربية والتعليم، ومع مدير ومستشاري معهد البوذية. وفي باثامبانغ، قابل الممثل الخاص المدير الإقليمي لإدارة التعليم الابتدائي ومدراء المدارس الإقليمية. وقد أبلغ الممثل الخاص بالمشكلات والتحديات الضخمة في حقل التعليم. فميزانية التعليم لا تمثل أكثر من ٨ في المائة من الميزانية الوطنية. والأوضاع المادية للمدارس يرثى لها في أغلب الحالات. ويتقاضى معلمو المدارس مرتبات ضئيلة جدا، ولذلك يعتمدون على أعمال أخرى

خلال ساعات العمل مثل سوق عربات التاكسي. وأحيانا يحجب المعلمون دروسا هامة عن صفوفهم العادية لاستعمالها في دروس خاصة يدفع الطلاب ثمنها. وينفق الوالدان قدرا يساوي أو يفوق القدر الذي تنفقه الدولة على تعليم الطفل في شكل مبالغ مختلفة. ونسبة الحضور في المدارس منخفضة مع ارتفاع نسبة التسرب من الدراسة بين البنات. والفساد منتشر انتشارا واسعا في سير الامتحانات ومنح الشهادات، ومعروف لدى الجمهور.

١٥ - والعسكريون مسؤولون عن عدد كبير من الانتهاكات المرتكبة ضد المدنيين. وفي مقاطعة باثامبانغ، أفادت التقارير التي قدمت إلى الممثل الخاص أن أكثر من ٦٠ في المائة من الجرائم المرتكبة ضد الأفراد قام بها عسكريون ينعمون بصفة عامة بحماية قادة ذوي رتب عالية ونادرا ما يهتمون بمجرى العدالة. والمحاكم المدنية غير قادرة على اتخاذ اجراءات ضد مرتكبي الجرائم العسكريين بسبب الترهيب الذي يمارسه هؤلاء. ومن أمثلة الحوادث التي جرت في الماضي، قيام العسكريين بتطويق المحكمة أثناء جلسة استماع وبإطلاق سراح السجناء. وتنص المادة ٥١ من القانون الخاص بموظفي الخدمة المدنية، الذي وسعه مجلس الوزراء ليشمل العسكريين، على استثنائهم من العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون. وقد طلب الممثل الخاص إلى الحكومة باستمرار بأن تبطل هذه المادة أو تعدلها. وشدد الممثل الخاص على خطورة مشكلة الإفلات من العقاب طوال اجتماعاته مع موظفين رفيعي المستوى من المنطقة العسكرية الخامسة ومع رئيس قوات الدرك في باثامبانغ، ورئيس المحكمة العسكرية، والمدعي العام العسكري، ورئيس أركان القوات المسلحة الكمبودية الملكية، ووزير الدفاع. وشدد على ضرورة معاقبة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم وفقا للقانون وبغير ذلك، لن يكون التدريب وحده فعالا.

١٦ - وزار الممثل الخاص السجون في باثامبانغ وكوه كونغ وتحدث إلى سلطات السجون وإلى السجناء. وواجه نفس المشكلة الخطيرة التي واجهها أثناء بعثاته السابقة، أي تأخر دفع المستحقات الشهرية للسجون من وزارة الداخلية. ونتيجة لذلك، تضطر السجون إلى اقتراض المال بفائدة عالية من مقرضين محليين. ويعاني السجناء من سوء التغذية والأمراض. وأثار الممثل الخاص هذه المسألة مع وزيري الداخلية المشاركين بأشد العبارات الممكنة. وكان رأيه بشأن هذه المسألة أن السجناء محرومون من الحرية ولكن لم يحكم عليهم بالموت جوعا، وأنه لا يحق للدولة أن تسجن شخصا إذا لم تستطع إطعامه.

١٧ - وتمارس الشرطة التعذيب على نطاق واسع في عدة مقاطعات؛ وقد حصلت وفيات في أثناء الاحتجاز لدى الشرطة وصفت بأنها "حالات انتحار". وتحدث الممثل الخاص إلى عدة منظمات غير حكومية لحقوق إنسان ومنظمات الدفاع القانوني عن المتهمين وزار إحدى زنزانات الاعتقال في مخفر شرطة سفاي بور في باثامبانغ، حيث حصلت حالة "انتحار" من هذه الحالات. ولم يجر أي تحقيق مستقل لتحديد مسؤولية الشرطة. وأعرب الممثل الخاص عن قلقه لمسؤولي المحكمة وحكام المحافظات ومفوض الشرطة الإقليمي ونائب المفوض ولوزيري الداخلية المشاركين.

١٨ - وأدت عدة عوامل إلى إضعاف شديد للأداء الفعال للنظام القضائي، لا سيما استقلالية القضاء بما في ذلك الترهيب العسكري والضغط السياسي والمرتبات المتدنية جدا والمستوى المحدود للتدريب القانوني للقضاة والمدعين العامين والفساد المعترف به علنا لموظفي السلك القضائي والمادة ٥١ من القانون الخاص بموظفي الخدمة المدنية. وأجرى الممثل الخاص مباحثات مع القضاة والمدعين العامين في باثامبانغ وكوه كونغ.

١٩ - وفيما يتعلق بالإعداد للانتخابات، أجرى الممثل الخاص مباحثات مع وزيري الداخلية المشاركين والأطراف الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك موظفي مكتب كمبوديا التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والممثل الخاص للأمين العام في كمبوديا، وممثلي المنظمات غير الحكومية، وعدة سفراء في بنوم بنه. وأعرب الممثل الخاص عن قلقه لأنه لم يتم بعد اعتماد إطار قانوني للانتخابات، بما في ذلك قانون الانتخابات البلدية وقانون الانتخابات الوطنية وقانون الأحزاب السياسية. وأكد الممثل الخاص على المهمة الشاقة لرصد العنف السياسي مع اقتراب موعد الانتخابات.

٢ - البعثة الرابعة إلى كمبوديا (٦-١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧)

٢٠ - عقد الممثل الخاص، خلال زيارته الرابعة إلى كمبوديا، اجتماعات مع كبار المسؤولين في الحكومة، بمن فيهم كل من رئيسي الوزراء، ووزير الداخلية، ووزير العدل، ووزير الخارجية، ووزير الإعلام. وعقد أيضا اجتماعا مع اللجنة المشتركة لفض المنازعات غير العادية، المكونة من وزيري الداخلية المشاركين، ووزيري الدفاع المشاركين، وقائد الأركان العامة للقوات المسلحة الملكية الكمبودية ونائبه، ومدير الشرطة الوطنية ونائبه. والتقى الممثل الخاص أيضا مع عدة أعضاء في الجمعية الوطنية، وممثلي المنظمات غير الحكومية، والصحفيين، وخبراء في شؤون كمبوديا، والسلك الدبلوماسي، والوكالات والبرامج التابعة للأمم المتحدة. وقد سنحت الفرصة للسيد هامابرغ للالتقاء بالسيد لاخان مهروترا، الممثل الخاص للأمين العام في كمبوديا الذي عيّن مؤخرا.

٢١ - ونوقشت في هذه الاجتماعات قضايا مختلفة، بما في ذلك التدابير اللازمة لتعزيز الاستقرار واحترام حقوق الإنسان والآثار المترتبة على المأزق السياسي الراهن، والتحقيق في العنف السياسي، ومعالجة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، واصل الممثل الخاص بحثه لحالة إقامة العدل، وحماية حقوق الطفل، وحقوق العمال، وإجراء الانتخابات.

٢٢ - وفيما يتعلق بمسألة معالجة الانتهاكات الخطيرة التي ارتكبت في الماضي، ناقش الممثل الخاص مع رئيسي الوزراء قرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٧/٤٩، الذي طلبت فيه اللجنة إلى الأمين العام أن يدرس أي طلب تتقدم به كمبوديا لمساعدتها في الرد على الانتهاكات الجسيمة الماضية للقانون الكمبودي والقانون الدولي. وقد أشار كلا رئيسي الوزراء إلى الحاجة إلى هذه المساعدة الدولية، ووقّعا في ٢١ حزيران/يونيه

١٩٩٧ رسالة مشتركة لطلب المساعدة وجهت إلى الأمين العام. والممثل الخاص ملتزم بمساعدة الأمين العام على إيجاد الوسائل الملائمة لمساعدة كمبوديا في جهودها المبذولة من أجل كشف الحقائق بشأن الفظائع التي ارتكبت في الماضي، وتقديم من تثبت إدانتهم إلى العدالة، وبناء المصالحة الوطنية.

٢٣ - وفي اجتماع مع اللجنة المشتركة لفض المنازعات غير العادية، أعرب الممثل الخاص عن قلق المجتمع الدولي إزاء الأمن والاستقرار في كمبوديا. وشدد على الترابط القائم بين الاستقرار وحقوق الإنسان، ورحب بإنشاء اللجنة المشتركة بوصفها خطوة إيجابية نحو دعم احترام حقوق الإنسان في مجتمع مسالم. وأوضح الممثل الخاص أهمية توفر قوات شرطة وقوات عسكرية محترفة، تكون محايدة سياسيا وتعمل بطريقة تشيع الثقة، لا الخوف، بين السكان المدنيين.

٢٤ - وأعرب الممثل الخاص عن قلقه إزاء عدم إحراز تقدم في الأعمال التحضيرية للانتخابات، وبخاصة فيما يتعلق بالإطار التشريعي لإجراء الانتخابات الذي لم يعتمد بسبب عدم التمكن من عقد الدورة الحالية للجمعية الوطنية. وأجرى الممثل الخاص محادثات مع ائتلافي المنظمات غير الحكومية، وهما اللجنة المعنية بإجراء انتخابات حرة ونزيهة والائتلاف من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة، بشأن الدور الذي يمكن أن يقوم به هذا الائتلاف في العملية الانتخابية. كما أجرى الممثل الخاص محادثات مع وزير الإعلام بشأن ضمان إتاحة فرص وصول جميع الأحزاب السياسية إلى وسائل الإعلام بصورة عادلة، وأعرب عن قلقه إزاء رفض طلب الحزب البوذي الديمقراطي الحر، طائفة سون سان، إنشاء محطة إذاعة.

٢٥ - وفيما يتعلق بالتحديات الخطيرة التي تواجه كمبوديا في مجال حماية حقوق الطفل، حصل الممثل الخاص على التزام ثابت من كلا رئيسي الوزراء بكفالة إتاحة فرص التعليم لجميع الأطفال ومكافحة المشكلة الواسعة الانتشار المتعلقة ببغاء الأطفال والاتجار بهم. وأعرب الممثل الخاص عن سروره لما لاحظه من أن تقرير كمبوديا بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل أحيل إلى رئيسي الوزراء، وأن كليهما وافق على إحالته إلى جنيف لكي تنظر فيه لجنة حقوق الطفل. وناقش الممثل الخاص أعمال الوكالة الحكومية المدعوة "المجلس الوطني الكمبودي من أجل الطفل" مع الأمين العام للمجلس واجتمع مع عدة منظمات غير حكومية ناشطة في مجال حقوق الطفل وزار برامجها. ومما شجع الممثل الخاص ما علم به من أن الشرطة قد أحرزت بعض التقدم في مكافحة بغاء الأطفال والاتجار بهم.

٢٦ - وفي مجال إقامة العدل، واصل الممثل الخاص بحثه لطريقة عمل الجهاز القضائي، ولحالة إدارة السجون، وإنفاذ القانون. وأعرب الممثل الخاص عن خيبة أمله العميقة لأنه لم تعرض على القضاء أي قضية من قضايا الاغتيال السياسي. وهاله ما أبلغ به عن وقوع هجوم بالقنابل اليدوية على مظاهرة سلمية مأذون بها، في ٣٠ آذار/ مارس، ودعا إلى فتح تحقيق شامل في الموضوع. وناقش الممثل الخاص مع رئيسي الوزراء ووزير العدل الضرورة الملحة لدعوة المجلس الأعلى للقضاء والمجلس الدستوري إلى الانعقاد. وأشار إلى البيان الذي أدلى به رئيس الوزراء الثاني بشأن عزمه اتخاذ الخطوات الضرورية لكفالة حياد السلطة القضائية بما في ذلك استعراض الروابط بين القضاة وبين أي حزب سياسي، من أجل بناء الثقة، مما

سيساعد على ترسيخ هاتين الهيئتين المستقلتين. وزار الممثل الخاص سجن T3 في بنوم بنه وتحدث إلى مدير السجن وإلى المعتقلين والسجناء، وأعرب عن قلقه إزاء حالة السجن وبخاصة فيما يتعلق بالتأخر في دفع الأجور. وعقد الممثل الخاص اجتماعات متابعة مع مفوضي شرطة باتامبانغ ومع المحافظ بالنيابة وقدم لهم معلومات شاملة بشأن حالات التعذيب التي ثبت أنها تشكل ممارسة واسعة الانتشار. وأكدت سلطات باتامبانغ إلى جانب المدير العام للشرطة الوطنية للممثل الخاص أن التحقيق في هذه الحالات سيأخذ مجراه.

٣ - البعثة الخامسة إلى كمبوديا، ٣١ آب/أغسطس - ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

٢٧ - أعرب الممثل الخاص عن بالغ قلقه إزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت خلال أعمال العنف المسلحة التي وقعت في الفترة من ٢ إلى ٧ تموز/يوليه ١٩٩٧ وما أعقبها من آثار. وقد كان على اتصال وثيق بمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في كمبوديا طيلة هذه الفترة. وفي إطار التحضير للبعثة الخامسة للممثل الخاص، جمع مكتب كمبوديا معلومات عن حالات الإعدام بإجراءات موجزة، وحالات الاختفاء، وأعمال التعذيب والاعتقال التي وقعت ابتداء من ٢ تموز/يوليه ١٩٩٧. وساعد مسؤولون حكوميون المكتب على الوصول إلى الأماكن التي اعتقل فيها جنود واحتجزوا فيها لمدة وجيزة في أعقاب القتال الذي نشب في أوائل تموز/يوليه ١٩٩٧.

٢٨ - وفي رسالة مؤرخة ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٧، قدم الممثل الخاص مذكرة إلى الحكومة يورد فيها، على وجه الخصوص، بيانات بشأن عدد من حالات الإعدام خارج نطاق القانون التي جرى الإبلاغ عنها والتي تعرض لها أشخاص قيد الاعتقال على يد قوات عسكرية. وطلب الممثل الخاص فتح تحقيق جنائي بشأن ما لا يقل عن ٤١ من الحالات التي أشير إليها في المذكرة وأن يقدم إلى المحاكمة فورا المسؤولون عن عمليات الإعدام بإجراءات موجزة أو عن أي جرائم خطيرة أخرى في هذا الصدد. ولاحظ الممثل الخاص، مع الأسف، أنه لم يتم حتى الآن اعتقال أو محاكمة أي شخص فيما يتعلق بهذه الانتهاكات. واقترح الممثل الخاص أيضا أن تنشر الحكومة قائمة بجميع أماكن الاعتقال وأن تتاح سجلات جميع المعتقلين لمنظمات حقوق الإنسان ولكل الأطراف المعنية الأخرى. ولاحظ، مع الأسف، حالة خطيرة واحدة جرى فيها منع موظفي الأمم المتحدة، مع تهديد صريح باستعمال العنف، من الدخول إلى منطقة ذكرت تقارير حدوث عمليات إعدام بها. وبالإضافة إلى ذلك، طلب الممثل الخاص إلى الحكومة اتخاذ إجراء صارم لمنع الجنود من مخالفة الإجراءات الهامة المتعلقة بحرق الجثث. واقترح الممثل الخاص أيضا إجراء تحقيق مستقل بشأن الحالة الشاملة لحقوق الإنسان نظرا لما طرأ عليها من تطورات منذ ٢ تموز/يوليه ١٩٩٧، وأبدى استعداده لتقديم المعلومات والمشورة فيما يتعلق بإجراء هذا التحقيق الواسع النطاق.

٢٩ - وأجرى الممثل الخاص، خلال بعثته الخامسة، محادثات بناءة مع زعماء الحكومة، وبخاصة مع رئيس الوزراء الثاني هون سين بشأن المذكرة المؤرخة ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٧. وأعرب رئيس الوزراء الثاني عن اتفاقه في الرأي على أنه يلزم إجراء تحقيقات جدية بشأن حالات الإعدام والتعذيب حسبما أبلغ بذلك

مكتب كمبوديا. وأصدر أيضا ترخيصا للمكتب لزيارة جميع أماكن الاعتقال، بما في ذلك السجون والمرافق النظامية الواقعة تحت سيطرة وزارة الدفاع.

٣٠ - وناقش الممثل الخاص أيضا مع رئيس الوزراء الثاني ما أبداه رئيس الوزراء الثاني من ملاحظات انتقادية بشأن موظفي مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كمبوديا. واقترح الممثل الخاص اتباع إجراء واضح فيما يتعلق بهذه المناقشات، وأبدى استعداده للنظر في شكاوى محددة، إن وجدت، وفقا لممارسات الأمم المتحدة القائمة.

٣١ - وحضر الممثل الخاص أيضا مقابلة مع جلالة الملك نوردوم سيهانوك الذي أبدى تشجيعه لما تقوم به الأمم المتحدة من أعمال في مجال حقوق الإنسان في كمبوديا.

باء - الحقوق السياسية

١ - الحماية من العنف السياسي

٣٢ - في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٩٧، شن رجال مجهولون في بنوم بنه هجوما وحشيا على مظاهرة سلمية وقانونية وسياسية ومأذون بها نظمها حزب الأمة الخميري. وبينما تجمع المتظاهرون أمام مبنى البرلمان وكانوا يقومون بتسليم رسائلهم، ألقيت أربع قنابل يدوية على الحشد الذي قدر بما يتراوح بين ١٧٠ شخصا و ٢٠٠ شخص. وقتل سبعة أشخاص منهم على الفور. كما مات آخرون في طريقهم إلى المستشفى أو بعد وصولهم إليه بقليل. فلقي ستة عشر شخصا على الأقل حتفهم، وجرح أكثر من مائة. وكان من بين الذين نجوا زعيم الحزب، سام رينسي، واثنين من كبار الموظفين التنفيذيين في الحزب، بدا واضحا أنهما كانا هدف المهاجمين.

٣٣ - وأدان الملك والحكومة هذا العمل الإرهابي بعبارات قوية، وأمرا بإجراء تحقيق رسمي. وفي خطاب أدلى به رئيس الوزراء الثاني في تا خماو، بعد ظهر يوم المجزرة، استنكر الهجوم وأعرب عن تعازيه للضحايا وعائلاتهم، وأشار في الوقت ذاته إلى أن قيادة حزب الأمة الخميري قد تكون هي التي نفذت الهجوم بهدف إلقاء اللوم على الحكومة، وخاصة على حزب الشعب الكمبودي. ولقد شكلت لجنة تحقيق رسمية، برئاسة المدير العام للشرطة الوطنية. ودعت الشهود إلى تقديم شهادتهم، وطلبت مساعدة الخبراء من مكتب التحقيقات الاتحادي في الولايات المتحدة، لكي يقوموا برسم صور تركيبية. ولقد نشرت الصحف هذه الصور لأشخاص مشتبه بهم بالاستناد إلى الأوصاف التي قدمها الشهود. وبالرغم من هذه الجهود، فلم تثبت التحقيقات حتى الآن من هم المجرمون ومن يحميهم. ولم يعتقل أو يحاكم أحد على أنه مسؤول عن هذه الجريمة البغيضة. ولغاية منتصف شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، لم تنشر نتائج أعمال لجنة التحقيق للملأ.

٣٤ - وقد وافقت وزارة الداخلية على طلب حزب الأمة الخميري بأن ينظم للمرة الأولى مظاهرة في ٣٠ آذار/ مارس. وأصدرت الوزارة إذنا خطيا صباح ٢٩ آذار/ مارس. وتم تسليمه ظهرا إلى مقر حزب الأمة الخميري، كما أرسلت نسخ منه إلى الشرطة البلدية وقوة الدرك، وشرطة المقاطعة، ومكتب شرطة الحماية من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة. وأكد المسؤولون في هذه المؤسسات تلقيهم الرسالة في الوقت المحدد. وأكدوا كذلك أنهم لم يتخذوا أي تدابير خاصة لكفالة النظام العام ولحماية المتظاهرين، مما يعتبر أمرا غير عادي، لأن حضور قوات الشرطة عادة يكون قويا في المظاهرات. وفسر ممثل وزارة الداخلية ذلك بأن الوزارة لم تتخذ تدابير أمنية خاصة من أجل تجنب اتهامها بترهيب المتظاهرين.

٣٥ - ومع ذلك، فلقد كان هناك جنود مدججون بالسلاح يرتدون زي الميدان ومتمركزون منذ الصباح الباكر على بعد حوالي ٢٠٠ متر من مكان تجمع المتظاهرين. وينتمي هؤلاء الجنود الذين كانوا مسلحين بالبنادق من طراز AK-47s وبأجهزة إطلاق صواريخ B-40، إلى وحدة الحرس الشخصي التابعة لرئيس مجلس الوزراء الثاني على نحو ما أكده بنفسه فيما بعد. ومن المعلوم، أن هذه كانت هي المرة الأولى على الإطلاق التي يرسل فيها هؤلاء الجنود إلى أية مظاهرة. وأشار الشهود، إلى أن تواجدهم ومعداتهم الحربية وموقفهم العدائي دل على استعدادهم للقتال مما يتناقض مع المظاهرة السلمية الصغيرة.

٣٦ - ولم يقدم هؤلاء الجنود الحماية إلى المتظاهرين. ولم يقوموا، إثر الهجوم بأية محاولة لإنقاذ أي من الجرحى، بل اتخذوا على العكس من ذلك وضعا قتاليا ووجهوا بنادقهم نحو مسرح الهجوم. بل إن البعض منهم قام بتهديد وضرب المتظاهرين الجرحى الذين كانوا يهربون نحوهم، ولم يقوموا بأية محاولة لاعتقال أحد من الذين شوهدوا يرمون القنابل اليدوية. وأشار عدد من الشهود إلى أن الجنود قد أمنوا الحماية لعملية هروب اثنين من المجرمين. ووفقا لشهادتهم، فإن هذين الرجلين كانا يرتديان الثياب المدنية وقاما برمي قنبلتين يدويتين قبل فرارهما من مكان الحادث نحو الجنود، وتعرض أحدهما لملاحقة المتظاهرين. ولم يقم الجنود بأية محاولة لإيقاف الرجلين أثناء مرورهما عبر حواجزهم. وشوهد الرجلان عينهما يدخلان فيما بعد مجمع أحد المعابد، الذي قام الجنود بإقفال مداخله وكذلك الشارعين المجاورين له. وعبر الرجلان مجمع المعبد وخرجا عن طريق البوابة الغربية للمعبد تحت حماية الجنود.

٣٧ - وكون التحقيق في هذه الجريمة لم يسفر عن أية نتيجة حتى الآن يعزز الانطباع بالإفلات من العقاب في حالات العنف السياسي في كمبوديا. ولقد سبق للممثل الخاص أن أبلغ عن مقتل الصحفيين تو شار مونغكول، ونون شان، وساو شان دارا، وثون بون لي، وعن محاولة قتل الصحفيين نغون نون، وإك منغكوك، وشينغ سوكنا، ولينغ سام آنغ، وكذلك عن الهجمات العنيفة على صحف المعارضة مثل أنباء الصباح (Morning News)، والحرية الجديدة (New Liberty)، وضمير الخمير (Khmer Conscience). ولم تجر أية تحقيقات جدية أدت إلى الاعتقال أو المحاكمة في أي من هذه الحالات.

٣٨ - كما لم تسفر التحقيقات في حادثة إلقاء قنبلتين على المشاركين المسالمين في مؤتمر الحزب البوذي الديمقراطي الحر (طائفة سون سان) التي جرت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وجرح أثناءها أكثر من

٣٠ شخصا عن أية نتيجة. وبالمثل لم تفرض أية عقوبة في أية حالة من حالات العنف السياسي الأخرى التي أبلغ عنها، بما في ذلك التهديد بالقتل والمضايقة والتخويف.

٣٩ - ولم يحصل أبدا أن أدمجت القوات المسلحة الكمبودية وحيدت عن السياسة على نحو كامل وفقا لما نصت عليه اتفاقات السلام لعام ١٩٩١. ولا يزال القادة العسكريون والوحدات العسكرية ينتمون إلى تجمع سياسي أو لآخر، ولا يزال التسلسل القيادي يعتمد أساسا على الولاء الحزبي. ولقد أدى ذلك الوضع إلى تفاقم عواقب التوتر السياسي والصراع بين الحزبين الكبيرين في حكومة الائتلاف. وهناك عامل آخر مزعزع للاستقرار في البيئة السياسية التي تتزايد استقطابا يتمثل في أن أفرقة الحرس الشخصي لرئيس مجلس الوزراء قد تطورت إلى وحدات مدججة بالسلاح تتكون من ١ ٠٠٠ جندي أو أكثر. وعندما التقى الممثل الخاص في حزيران/يونيه ١٩٩٧ مع ثمانية من أعضاء اللجنة التي أنشئت بهدف حل المنازعات، أكد على العلاقة المتبادلة بين احترام حقوق الإنسان وحل الصراعات السياسية بالوسائل السلمية. ويفسر ذلك ضرورة توافر إجراءات واضحة لمعالجة هذه الصراعات.

٤٠ - وكان للتطورات المسلحة التي بدأت في ٢ تموز/يوليه عواقب خطيرة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وكانت المعارك التي انعدلت في بنوم بنه خلال يومي ٥ و ٦ تموز/يوليه ١٩٩٧ عشوائية بحيث لم يوجه اهتمام يذكر إلى سلامة المدنيين؛ وأعلن عن مقتل خمسين شخصا على الأقل، وكان عدد الجرحى أكبر كثيرا. وانتهك الجنود والدرك حرمة العديد من المنازل والمكاتب أثناء القتال وبعده بأيام قليلة، وذلك بقيامهم بأعمال سلب واسعة النطاق.

٤١ - وكان للتطورات التي حدثت يومي ٥ و ٦ تموز/يوليه بعد سياسي. فقد هوجم وخرب مقرا الجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة ومتعاونة، وحزب الأمة الخميري، وكذلك مكان إقامة رئيس مجلس الوزراء الأول ومنازل الكثيرين من المسؤولين الآخرين في الجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة ومتعاونة، ومقر إقامة زعيم حزب الأمة الخميري سام رينسي. وصودرت سجلات الحزب. كما تم الاستيلاء على محطات الإذاعة والتلفزيون المرتبطة بالجبهة الوطنية المتحدة. وأدرجت أسماء من ينتمي إليها من القادة العسكريين في قائمة المطلوب القبض عليهم. وطرد رئيس الوزراء الأول من منصبه ودعي خائنا دون محاكمة قانونية حقيقية، وطلب إلى حزبه أن يعين رئيسا جديدا أولا للوزراء. وكانت القوات المسلحة هي التي بادرت بعملية تغيير تكوين الحكومة وتنفيذها. وأشار الممثل الخاص في بيان أدلى به إلى أن ذلك يعتبر بمثابة انقلاب. واعترض رئيس الوزراء الثاني على هذه العبارة خلال اجتماعهما في ٤ أيلول/سبتمبر وصرح بأن القوات الموالية لرئيس مجلس الوزراء الأول الأمير نوردوم راناريده قد بدأت تحركاتها للقيام بانقلاب عسكري، ولكنها أوقفت.

٤٢ - وفي الأيام التي تلت الانقلاب، بدأ مكتب كمبوديا التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تلقي ادعاءات عن أعمال اعتقال وحجز وإعدام دون محاكمة وقتل واختفاء نفذت بدافع سياسي ضد أعضاء حزب الجبهة الوطنية المتحدة. وتتمثل أول حالة مؤكدة في إعدام وزير الداخلية هوسوك إثر

اعتقاله، وذلك في مقر وزارة الداخلية، وقد أقرت السلطات رسميا بإعدامه. ودعا رئيس الوزراء الثاني ورئيس الدولة بالنيابة مكتب كمبوديا إلى تنسيق عملية الرقابة على جميع ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان، وذلك للمساعدة على تقييم الحقائق وإبلاغ الحكومة بنتائج تحقيقاتها. وقدم مكتب كمبوديا وصفا لاستنتاجاته الأولية في مذكرة من ٢٥ صفحة قدمها الممثل الخاص إلى الحكومة في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٧. ونشرت هذه الوثيقة في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

٤٣ - وفي سياق الشائعات الواسعة الانتشار عن الاعتقالات والإعدامات والاختفاءات وعن قيام عدة سفارات بإجلاء رعاياها، فإن أشخاصا عديدين ينتمون إلى الجبهة الوطنية المتحدة، وإلى الحزب البوذي الديمقراطي الحر وحزب الأمة الخميري، بمن فيهم كبار مسؤولي هذه الأحزاب من سياسيين وعسكريين ورجال الشرطة، والبرلمانيين، والعناصر الفاعلة القيادية والمؤيدين بالإضافة إلى الصحفيين المرتبطين، قد أبلغوا جميعا عن تلقي تهديد وترهيب، وأعربوا عن خوفهم على حياتهم وسلامتهم. أما جميع الصحف التي سبق لها أن أيدت الجبهة الوطنية المتحدة وحزب الأمة الخميري، وكانت مدعومة من أحد هذين الحزبين فقد توقفت عن النشر بسبب اختباء أكثر موظفيها. وتلقى مكتب كمبوديا خلال هذه الفترة طلبات عديدة من عدد كبير من الأشخاص يطلبون فيها الحماية وتقديم المساعدة الطارئة.

٤٤ - ونظرا لهذه التطورات، فإن من اللازم اتخاذ تدابير استثنائية لبناء أساس للثقة بين مختلف الأحزاب السياسية في البلد. فبدون تدابير بناء ثقة فعالة وروح جديدة من التسامح يحث عليها القادة، فإن من المرجح أن يستمر الصدع بين المجموعات السياسية. في الاتساع فيزيد بالتالي من عدم الاستقرار ويؤجل المصالحة الوطنية، ناهيك عن التحول إلى الديمقراطية في الحياة السياسية. وإن وجود جو من الهلع يتعارض مع تلك الأهداف ويقوض مفهوم الانتخابات الديمقراطية ذاته. ومن الضروري إجراء تحقيقات إضافية فيما جرى من قبل من الاغتيالات السياسية والعنف، بما في ذلك مذبحة ٣٠ آذار/ مارس، من أجل التوصل إلى نتيجة عادلة في هذه القضايا كافة. ومن الضروري اتخاذ إجراءات قانونية وسياسية صارمة من أجل القضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب. وينبغي للقادة السياسيين أن يظهروا بالفعل أنهم يحترمون الاتفاقات السابقة التي تقضي بأن يلزم الجيش وقوات الأمن والشرطة الحياد السياسي. فمن النادر جدا أن يتخذ القادة السياسيون في كمبوديا موقفا قويا ضد الاعتداءات التي يقوم بها أتباعهم.

٢ - الإعداد لانتخابات حرة وعادلة

٤٥ - خلال البعثات التي قام بها المقرر الخاص في آذار/ مارس، وحزيران/يونيه و آب/أغسطس - أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ ناقش من جديد المسائل المتعلقة بالإعداد للانتخابات، وبوجه خاص الحاجة إلى وضع إطار قانوني يضمن إجراء انتخابات حرة وعادلة واتخاذ تدابير فعالة لحماية حرية التعبير.

٤٦ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٧، أعلن رئيسا الوزراء أن الانتخابات الوطنية ستجرى يوم ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٨. واتفق رئيسا الوزراء وحزباهما، الجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة

ومتعاونة وحزب الشعب الكمبودي، على أن ترجأ الانتخابات البلدية إلى ما بعد الانتخابات الوطنية. وحتى ساعة كتابة هذا التقرير، لم تكن الجمعية الوطنية قد اعتمدت مشروع قانون الانتخابات الوطنية.

٤٧ - وبالإضافة إلى قانون الانتخابات، هناك حاجة ماسة إلى وضع قانون بشأن الأحزاب السياسية لضمان المركز القانوني والنشاط لجميع الأحزاب، بما في ذلك أحزاب المعارضة. وهناك مشروع قانون بشأن هذا الموضوع - يجري النظر فيه منذ ما يزيد على سنة غير أنه لم يعتمد حتى الآن. ومن الضروري أن يحمي القانون الحق في إنشاء الأحزاب وكذلك حقها في فتح مكاتب تابعة لها. وينبغي أن ينص الدستور على شرط تسجيل الأحزاب السياسية كما ينبغي ألا يثير ذلك مطالبات غير معقولة. ويبدو أن المعيار المنصوص عليه في مشروع قانون حديث، والقائل بأن على كل حزب يتقدم بطلب تسجيل أن يثبت أنه يحظى بتأييد ما لا يقل عن ٠٠٠ ٥ عضو لا مبرر له. وبالمثل، يبدو أن الشرط الوارد في مشروع قانون الانتخابات بأن على جميع الأطراف أن تودع مبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ١٠ ريل (نحو ٠٠٠ ٣ دولار من دولارات الولايات المتحدة) لكي تشارك في الاقتراع شرط تقييدي.

٤٨ - وقال جميع كبار السياسيين في كمبوديا أنه يجب احترام الحق في إنشاء الأحزاب السياسية وإدارتها. ومع ذلك فإن حزب الأمة الخميري لم يعترف به حتى الآن وقد مضى على إنشائه عامان تقريبا. ويذكر الممثل الخاص الحكومة ببيانها الذي أدلى به رئيس الوزراء الأول في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ تأييدا لوضع قانون ليبرالي بشأن الأحزاب السياسية ينص على منح جميع الأحزاب كامل الحقوق في المشاركة في الانتخابات المقبلة، وببيان مماثل أدلى به رئيس الوزراء الثاني هون سين خلال البعثة الأولى التي قام بها الممثل الخاص في تموز/يوليه ١٩٩٦. ويحث الممثل الخاص الحكومة على أن تسجل رسميا حزب الأمة الخميري دون مزيد من الإبطاء وأن تصدر تعليماتها لجميع أفراد القوات المسلحة وسائر موظفي الحكومة بأن لجميع الأحزاب المسجلة الحق في فتح مكاتب والقيام بأنشطة سياسية في جميع أجزاء كمبوديا. وسيكون الاعتراف بجميع الأحزاب الجديدة مؤشرا على حسن النية ودليلا على أن باستطاعة جميع الكمبوديين، بصرف النظر عن آرائهم السياسية، أن يشاركوا في العملية السياسية. وينبغي أن تحظى الإجراءات الداخلية التي تتخذ داخل الأحزاب السياسية باحترام الذين خارج هذه الأحزاب، بما في ذلك الأحزاب الأخرى والحكومة. بيد أنه تم إبلاغ الممثل الخاص بعدة حالات من التخويف ومحاولات إرشاء البرلمانيين والحزبيين. وهذه الأساليب تشوه سير الديمقراطية.

٤٩ - ومن العوامل الحاسمة في إجراء انتخابات حرة وعادلة إنشاء لجنة انتخابية مستقلة. وينبغي أن تضمن أحكام القانون إنشاء هيكل إداري مستقل وغير منحاز وفعال. وينبغي أن تشمل اللجنة مواطنين يتحلون بالأخلاق السامية والقدرة على العمل في حيدة. ولضمان استقلال أعضاء اللجنة ورؤية الآخرين لهم بوصفهم مستقلين، ينبغي أن تتولى تعيينهم ودفع مرتباتهم آلية لا تجعلهم عرضة للضغوط السياسية. واقترح مشروع قانون الانتخابات الذي قدمه مجلس الوزراء تشكيل اللجنة على نحو يجعل ممثلي الأحزاب السياسية يسيطرون عدديا على اللجنة. وواضح أن اللجنة يجب أن تقيم اتصالات مع مقار الأحزاب وتستمع

إلى شكاواها، غير أن جعل الأحزاب صانعة للقرارات ينطوي على خطر جلب الخلافات السياسية إلى داخل اللجنة نفسها.

٥٠ - وهناك قانون ضروري آخر ألا وهو القانون المتعلق بالمجلس الدستوري، الذي توكل إليه بموجب الدستور مسؤولية تسوية الخلافات المتعلقة بانتخاب أعضاء الجمعية الوطنية. ويمكن أن يترتب على عدم وجود مجلس دستوري عند إجراء الانتخابات الوطنية صعوبات حادة حيث أنه إذا لم يكن هناك مجلس دستوري عامل فلن تكون هناك آلية قانونية لتسوية المشاكل المتعلقة بالمقاعد المتنازع عليها في الجمعية الوطنية.

٥١ - ومن المتطلبات الحاسمة الأخرى لإجراء انتخابات حرة ونزيهة إتاحة فرص متساوية ومنصفة للوصول لوسائط الإعلام. وفي حين ينادي جميع الزعماء السياسيين في كمبوديا بأنه يجب أن تتاح فرصة متساوية للوصول إلى الإذاعة والتلفزيون، فإن الواقع مختلف تماما حاليا. ويسيطر حزب الشعب الكمبودي على التغطية الإعلامية في المحطات المملوكة للدولة. وعندما تقدمت الأحزاب الأصغر بمطالب للحصول على تراخيص بالبث رفضت مطالبها. وحرم حزب الأمة الخميري من الحصول على ترخيص بإنشاء محطة للإذاعة والتلفزيون. وفي بداية عام ١٩٩٧، هددت وزارة الإعلام بغلق محطة للإذاعة تابعة لطائفة سون سان من الحزب البوذي الديمقراطي الحر، ثالث حزب في الجمعية الوطنية. وتدهورت الحالة كثيرا منذ تموز/يوليه ١٩٩٧. فقد أغلقت المحطات الإذاعية المرتبطة بالجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة ومتعاونة والحزب البوذي الديمقراطي الحر (طائفة سون سان) وأصبحت البرامج التلفزيونية التي تبثها الجبهة الوطنية المتحدة تخضع لرقابة محطة التلفزيون الوطني التي يسيطر عليها حزب الشعب الكمبودي.

٥٢ - وإذا أريد إتاحة فرص عادلة ومتساوية للوصول إلى وسائط الإعلام، وبالتالي إلى الناخب الكمبودي، يجب معاملة كل حزب سياسي معاملة متساوية أمام القانون. وقال وزير الإعلام اينغ مولي، للممثل الخاص في حزيران/يونيه ١٩٩٧ إن جميع الذبذبات الإذاعية المصمَّتة التردد خصصت للمحطات الإذاعية التي من المقرر أن تبث من المقاطعات في كامل البلد. ووفقا لما قاله الوزير، فإن هذه المحطات ستشرع في البث في عام ٢٠٠٠ أو بعده. وأعلن الإجراء نفسه وزير الدولة في وزارة الإعلام، خيو خناريث. وهذا الموقف لا يمكن تصديقه. فهناك ضمن نطاقات البث الإذاعي والتلفزيوني حيز فارغ. ولا يحول دون إتاحة فرص عادلة ومتساوية للوصول إلى وسائط الإعلام إلا قرار سياسي. وما لم تتح فرص متساوية لتشغيل محطات التلفزيون والإذاعة فلن يتسنى تهيئة بيئة سياسية محايدة.

٥٣ - ورحبت الجمعية العامة في قرارها ٩٨/٥١ بالتدابير المقترحة لكفالة أن يظل أفراد القوات المسلحة محايدين خلال الحملة الانتخابية. وهذه المسألة هي من أهم المسائل في فترة ما قبل الانتخابات. ويجب على كل فرد من أفراد القوات المسلحة أولا وقبل كل شيء أن يؤدي واجبه للدولة، وليس لأي حزب

سياسي. ويجب أن تظل القوات المسلحة وقوات الدرك والشرطة وقوات الأمن الأخرى محايدة حقا للسماح للمرشحين وأعضاء الأحزاب السياسية والجمهور بالمشاركة في جو خال من العنف والتخويف والإكراه.

٥٤ - ورحب الممثل الخاص بمبادرة نيسان/أبريل ١٩٩٧ التي قام بها وزيرا الداخلية والدفاع، ورئيسا أركان القوات المسلحة الكمبودية الملكية، ومدير ونائب مدير الشرطة الوطنية بإعلانهم على رؤوس الملأ حيادهم وحياد القوات المسلحة تحت قيادتهم . وشجع على اتخاذ المزيد من الخطوات لتعزيز هذا الإجراء من خلال التسلسل القيادي والإجراءات التأديبية السريعة ضد الأشخاص الذين ينتهكون هذه القاعدة. وأعرب أيضا عن تأييده للحكم الوارد في مشروع القانون بشأن الأحزاب السياسية الذي يحظر على الأفراد العاملين في القوات المسلحة أن يتولوا مناصب في الأحزاب السياسية. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، اعتمدت الجمعية الوطنية قانونا بشأن النظام الأساسي العام للجنود العاملين في القوات المسلحة الكمبودية الملكية يحظر على الجنود خدمة مصالح أية أحزاب سياسية. ويعرب الممثل الخاص عن أمله في أن تؤدي هذه المبادرات الإيجابية إلى عكس الاتجاه المؤسف الذي اتبعه الحزبان الرئيسيان في الماضي باستخدامهما القوات المسلحة بطريقة منحازة. وأثبتت أعمال العنف التي حدثت في تموز/يوليه ١٩٩٧ الاستخفاف الصارخ بمبدأ الحيدة العسكرية. ذلك أن وحدات رئيسية من الشرطة والقوات المسلحة والدرك كانت في صدارة المواجهة. ومن الأمور الحاسمة أن تكون قوات الأمن محايدة سياسيا قبل أن تبدأ الحملة الانتخابية بوقت كبير.

٥٥ - وفي الختام، يحث الممثل الخاص الحكومة على الانتهاء من الإعداد للانتخابات بالموافقة على إطار قانوني ملائم، وإنشاء لجنة انتخابية تكون مستقلة بشكل واضح، واتخاذ إجراءات قانونية وسياسية لإنشاء المجلس الدستوري ووضع ضمانات تعطي الأحزاب السياسية فرصا متساوية للتعبير عن آرائها في وسائط الإعلام، وتسريح القوات التابعة للأحزاب السياسية وتجريدها من السلاح، وضمان الحياد السياسي لجميع القوات العسكرية وقوات الأمن. ويجب ضمان أمن وسلامة المرشحين والنشطين السياسيين، بما في ذلك العائدين من المنفى. وينبغي إجراء تحقيقات جادة في الاعتداءات العنيفة السابقة ومعاقبة من تثبت مسؤوليته عنها. وينبغي إعادة الممتلكات التي خربت أو سرقت في بداية تموز/يوليه من الأحزاب السياسية وإيجاد تسوية عادلة للخلافات بين الفئات بشأن أسماء الأحزاب وشعاراتها. ويجب إرساء حياد الجهاز القضائي في القضايا المتعلقة بسياسات الأحزاب وإعادة النظر بنزاهة في العقوبات والمحاكمات السابقة المتعلقة بتلك القضايا. وينبغي تهيئة بيئة عامة تضمن الأمن الحقيقي للأشخاص وحقوقهم في الاشتراك في الاجتماعات وتكوين الجمعيات وفي التعبير، وكلها حقوق لا غنى عنها لعقد انتخابات حرة ونزيهة.

٥٦ - ويثني الممثل الخاص على جهود المنظمات غير الحكومية الكمبودية والمواطنين لأداء دور فعال في تثقيف الناخبين، ورصد الانتخابات وغير ذلك من أنشطة دعم الانتخابات. وتتكون المجموعتان الرئيسيتان، اللجنة المعنية بإجراء انتخابات حرة ونزيهة والائتلاف من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة من منظمات وأفراد ذوي خبرة اكتسبوها من مشاركتهم في الانتخابات التي نظمتها سلطة الأمم المتحدة المؤقتة في كمبوديا في عام ١٩٩٣. ويمكن أن تؤدي مثل هذه المجموعات الخارجية لمراقبة الاقتراع ودعم الانتخابات دورا هاما في ضمان عملية انتخابات حرة ونزيهة.

جيم - الحقوق المدنية وإقامة العدل

١ - مشكلة الإفلات من العقاب

٥٧ - من أهم التحديات في مجال ترسيخ سيادة القانون في كمبوديا مشكلة الإفلات من العقاب. وهذه المشكلة سياسية ومؤسسية معا. فالإفلات من العقاب في هذه الحالة يعني أن من يرتكبون انتهاكات لحقوق الإنسان - وخاصة من العسكريين والشرطة والدرك وسائر القوات المسلحة - لا يقبض عليهم ولا يقدمون إلى المحاكمة حتى وإن كانت جرائمهم معروفة جيدا للسلطات والعامة. وينشأ عن هذا الوضع فقدان خطير للثقة في النظام وفي إقامة العدل، وتقويض للسلطة المعنوية للمحاكم، وبالتالي ضياغ الثقة في الحكومة أيضا.

٥٨ - وللأسف فإنه على الرغم من الاتفاق الواسع النطاق بين الزعماء السياسيين والبيانات الرسمية المقدمة إلى الممثل الخاص من رئيسي الوزراء ووزراء الدفاع والداخلية والعدل، لم يحرز أي تقدم بالنسبة لإلغاء أو تعديل المادة ٥١ من قانون الخدمة المدنية لعام ١٩٩٤. فهذه المادة من القانون تنص على أنه لا يجوز إلا في حالات التلبس إلقاء القبض على أي موظف في الخدمة المدنية أو مقاضاته لأي جريمة ما لم توافق الحكومة أو الوزارة المعنية مسبقا على ذلك. وقد أوضح مجلس الوزراء أن هذا الحكم يشمل أيضا العسكريين ورجال الشرطة. والمادة ٥١ تناقض المبدأ الأساسي القائل بتساوي جميع الأشخاص أمام القانون، وتؤدي إلى إيجاد مناخ تنعدم فيه سيادة القانون ولا يسأل فيه أفراد الشرطة أو العسكريون عن أفعالهم حتى وإن تضمنت تلك الأفعال القتل أو الاغتصاب أو النهب أو الحريق المتعمد. وقد وفرت هذه الأحكام حماية من المقاضاة لمنتهكي حقوق الإنسان من رجال الحكومة. وفي ذلك انتقاص خطير من سيادة القانون، وقد يشجع رجال الشرطة والعسكريين ورجال الأمن أو الإدارة على مواصلة ارتكاب هذه الانتهاكات لعلمهم أن المرجح ألا تطالهم يد القضاء.

٥٩ - ويرى الممثل الخاص أن مشكلة استمرار انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق من قبل العسكريين ورجال الشرطة مع الإفلات من العقاب واحدة من أهم العقبات التي تعترض الترسيخ التدريجي لسيادة القانون في البلد. وقد تلقى الممثل الخاص تقارير عن العديد من حالات الإعدام بإجراءات موجزة والتعذيب والاغتصاب ارتكبها عسكريون ضد المدنيين في محافظة باتامبانغ. وقد ارتكب معظم هذه الجرائم في غير سياق القتال. وفي القليل جدا من هذه الحالات تم تقديم الجناة إلى العدالة أو قام رؤساؤهم بمعاقبتهم أو تأديبهم.

٦٠ - وكثيرا ما أعربت محكمة مقاطعة باتامبانغ عن شعورها بالإحباط أمام تعذر ملاحقة الجناة من العسكريين أو رجال الشرطة رغم ثبوت الأدلة على مسؤوليتهم عن معظم انتهاكات حقوق الإنسان في المقاطعات وعن الجنايات المعروضة على المحكمة. وفي مناسبات كثيرة تعرض أعضاء المحكمة للتهديد من العسكريين ورجال الشرطة على السواء بما في ذلك التهديد بالقتل والتخويف. وقد عقدت محكمة

المقاطعة عددا من المحاكمات غيابيا في جرائم خطيرة شملت عسكريين ورجال شرطة خلال العامين الماضيين. ولم ينفذ أي من قرارات المحكمة. ولم تتعاون الشرطة أو قوات الدرك مع المحكمة في تنفيذ قراراتها.

٦١ - ويرى الممثل الخاص أنه مضطر إلى التشديد في هذا السياق الأخير على أن قوات الدرك قد أنشئت رسميا في عام ١٩٩٤ لهدف أساسي هو معالجة مشكلة إحجام الشرطة النظامية عن التحقيق في الجرائم والقيام بالاعتقالات وتنفيذ قرارات المحاكم في الحالات التي تشمل موظفين عسكريين. وهذا هو السبب في منحها اختصاصات الشرطة القضائية، بالإضافة إلى ولايتها كشرطة عسكرية. وتبين الأدلة المتزايدة على أنشطتها على مستوى البلد أن هذه القوة لا تفي بمهمتها كشرطة قضائية وشرطة عسكرية؛ ليس هذا فحسب بل إنها تصبح بشكل متزايد عاملا من عوامل انتهاكات حقوق الإنسان وتتمتع بفرصة الإفلات من العقاب شأنها شأن قوات الأمن الأخرى. وهي أيضا واحدة من أنشط القوات المسلحة التي تم وزعها في أوائل تموز/يوليه ١٩٩٧. ويأسف الممثل الخاص لأن التدريب على حقوق الإنسان الذي يوفره مكتب كمبوديا لقوات الدرك لم يثمر فيما هو واضح إلا القليل من النتائج الإيجابية. وهو يرى أنه ما لم تخضع قوات الدرك بشكل صارم وفعال لسيادة القانون، وما لم يفرض عليها التزام بالحيدة التامة في تنفيذ ولايتها، وما لم تبد فعاليتها المهنية، فلا بد من حلها.

٦٢ - ويرحب الممثل الخاص بأن القانون الجديد للنظام الأساسي العام لجنود القوات المسلحة الكمبودية الملكية لا يتضمن أي أحكام مماثلة للمادة ٥١.

٦٣ - وأفراد الخمير الحمر هم أخطر المنتهكين لحقوق الإنسان في كمبوديا في تاريخها الحديث. وحين كان البلد يعرف باسم كمبوتشيا الديمقراطية، وهو الأسم الرسمي لدولة الخمير الحمر في الفترة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٧٩، يقدر أن عدد من قتلوا أو لقوا حتفهم بسبب القتل أو المرض أو السخرة أو الجوع يصل إلى ١,٧ مليون شخص. والخمير الحمر هم المسؤولون عن انتشار الأعمال البشعة التي شملت المذابح وإعدام المدنيين والأجانب والتعذيب حتى بعد عام ١٩٧٩.

٦٤ - ولم تقم السلطات الكمبودية باعتقال أو محاكمة أي من زعماء الخمير الحمر. ولم يعترف أي منهم بجرمه أو حتى يعتذر للشعب الكمبودي عن أفعاله. ويساور الممثل الخاص القلق لاحتمال أن يسمح لزعماء الخمير الحمر الحاليين والسابقين بالمشاركة في العملية السياسية دون توضيح مسؤوليتهم الشخصية عن عمليات القتل التي تمت في ظل نظام الخمير الحمر في الفترة ١٩٧٥-١٩٧٩. فمن غير مساءلة زعماء الخمير الحمر ستستمر حلقة الإفلات من العقاب في كمبوديا دائرة. وربما يعيد شيئا من الثقة العامة في العدالة الرسمية أن يقدم للعدالة زعماء الخمير الحمر الذين تقوم ضدهم دلائل على انتشار الانتهاكات.

٦٥ - ولهذه الأسباب أعرب الممثل الخاص عن ترحيبه الحار برسالة رئيسي الوزراء المشاركين المؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٧ التي التمسا فيها مساعدة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تقديم الأشخاص

المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أثناء فترة حكم الخمير الحمر من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٧٩ إلى العدالة. وقد أرسلت هذه الرسالة استجابة لقرار لجنة حقوق الإنسان ٤٩/١٩٩٧ المؤرخ ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٧ بشأن كمبوديا الذي طلبت فيه اللجنة إلى الأمين العام أن يدرس، من خلال ممثله الخاص لحقوق الإنسان في كمبوديا، وبالتعاون مع مركز حقوق الإنسان، أي طلب تتقدم به كمبوديا لمساعدتها في الرد على الانتهاكات الجسيمة الماضية للقانون الكمبودي والقانون الدولي، بوصف ذلك وسيلة لتحقيق المصالحة الوطنية، وتعزيز الديمقراطية ومعالجة قضية المساءلة الفردية.

٦٦ - وذكر رئيسا الوزراء المشاركان في رسالتهما أن كمبوديا تعوزها الموارد والخبرات اللازمة للاضطلاع بهذا الإجراء الهام للغاية. ولذلك يعتقدان أن من الضروري أن تطلب مساعدة الأمم المتحدة. وذكر أنهما على علم بالجهود المماثلة المبذولة للتصدي لأعمال الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في رواندا ويوغوسلافيا السابقة، وطلبا تقديم مساعدة مماثلة إلى كمبوديا.

٦٧ - والممثل الخاص يحث الأمم المتحدة ودولها الأعضاء، بقوة، على الرد الإيجابي والسخي على الطلب المذكور أعلاه الذي لا يقل أهمية بعد حوادث العنف التي وقعت في تموز/يوليه ١٩٩٧، عن ذي قبل. ومن المهم للتصدي لمشكلة الإفلات من العقاب أن يقدم مرتكبو أشد انتهاكات حقوق الإنسان جسامة في كمبوديا إلى العدالة بمقتضى القانون الدولي. وقد ذكر رئيسا الوزراء المشاركان في رسالتهما، أنهما يعتقدان أن هذا الضرب من الجرائم المهولة يثير قلق جميع الناس في العالم، لأنها تحط بشدة من احترام أهم حق من حقوق الإنسان الأساسية، ألا وهو الحق في الحياة. وأعربا عن الأمل في أن تستطيع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مساعدة الشعب الكمبودي في إرساء الحقيقة عن فترة ١٩٧٥-١٩٧٩، وفي تقديم المسؤولين إلى العدالة. فهذا هو السبيل الوحيد إلى وضع خاتمة كاملة ونهائية لهذه المأساة.

٦٨ - ويوصي الممثل الخاص، كخطوة أولى عاجلة، بأن يؤذن للأمين العام بتعيين خبراء لتقييم الأدلة القائمة على مسؤولية الخمير الحمر عن انتهاكات حقوق الإنسان. وقد أثار الممثل الخاص هذه القضية مرة أخرى في أيلول/سبتمبر مع كل من الموقعين على الرسالة المؤرخة ٢١ حزيران/يونيه وهما رئيسا الوزراء، والأمير راناريده وهون سين، وكذلك الملك سيهانوك. وأعلنوا ثلاثتهم تأييدهم للاقتراح.

٢ - سيادة القانون واستقلال القضاء

٦٩ - لا يزال عدم استقلال القضاء والمشاكل المتصلة بإقامة العدل من المسائل التي تشكل مصدر قلق بالغ بالنسبة للممثل الخاص. ويظل استمرار عدم وجود المؤسسات الأساسية التي ينص عليها الدستور من المشاكل الخطيرة.

٧٠ - ولم يتشكل بعد المجلس الدستوري، وهو الهيئة التي عينها الدستور للبت في دستورية التشريعات والبت في الحالات المطعون فيها في انتخابات أعضاء الجمعية الوطنية. وأعضاؤه يعينهم الملك والجمعية

الوطنية والمجلس الأعلى للقضاء. ولم يقدم سوى الملك قائمة بالمرشحين. وكان مكتب كمبوديا قد أعد مشروع القانون الخاص بالمجلس الدستوري وقدمه إلى الحكومة للنظر فيه في حزيران/يونيه ١٩٩٧. والمفروض أن يدرج هذا القانون كجزء من التشريع المتعلق بالانتخابات، الذي يتوقع أن ينظر فيه في أواخر عام ١٩٩٧. ويعني عدم وجود مجلس دستوري عدم وجود محفل قانوني يبت في دستورية القوانين التشريعية المختلفة بما فيها أي قانون للانتخاب أو قانون للأحزاب السياسية. وهذا يقوض بشكل خطير واقع ومظهر سيادة القانون في كمبوديا.

٧١ - ورغم الاقتراحات المتكررة التي قدمها الممثل الخاص وغيره لم ينعقد المجلس الأعلى للقضاء حتى وقت كتابة هذا التقرير، بسبب خلاف بين الحزب الشعبي الكمبودي والجبهة المتحدة الوطنية حول تشكيله. ويتفق جميع المسؤولين الحكوميين وأعضاء الجمعية الوطنية وممثلو المنظمات غير الحكومية الذين التقى بهم الممثل الخاص على ضرورة أن يبدأ المجلس الأعلى للقضاء عمله في أقرب وقت ممكن. فبغير هذا المجلس سيتعطل إصلاح القضاء ويتعذر تعيين القضاة والمدعين العامين الجدد.

٧٢ - ولا يوجد حتى الآن قانون يحدد مركز وأداء الهيئة القضائية. ومن شأن هذا القانون، الذي لم تتم صياغته بعد، أن يتصدى لقضايا من قبيل أدوار قضاة المحاكمات وقضاة التحقيق والمدعون العامون والكتبة، وتدريب القضاة، وعضوية الأحزاب السياسية، وتضارب المصالح، والرتب والمرتبات. وإن لم يسن قانون كهذا فسيظل الغموض يكتنف الهيئة القضائية الكمبودية بأسرها.

٧٣ - ويشيد الممثل الخاص مجددا بالتعاون الصريح والنشط من وزارة العدل مع الجهود الدولية الرامية إلى تدريب وزيادة قدرة الهيئة القضائية. وعن طريق برنامج الموجهين القضائيين التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومشروع المحاكم الكمبودية للتدريب الذي يضطلع به الفريق الدولي لقوانين حقوق الإنسان، يتلقى القضاة والمدعون العامون والكتبة ورجال الشرطة وسلطات السجون والشرطة العسكرية والموظفون المحليون التدريب والمشورة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والقانون المحلي ودور الهيئة القضائية. ويحث الممثل الخاص على استمرار دعم المانحين لهذا النوع من البرامج القيمة الطويلة الأجل لبناء المؤسسات وللتعمير المادي لمباني المحاكم المهترئة في كمبوديا.

٧٤ - تنص المادة ١٠٩ من الدستور على أن القضاء مستقل. فالقضاء المستقل هو حجر الزاوية في مجتمع يحترم حقوق الإنسان. ويعرب الممثل الخاص عن تقديره وتأييده للحكم الوارد في مشروع القانون المعني بالأحزاب السياسية، الذي يمنع أفراد القضاء من الانضمام إلى الأحزاب السياسية. وتمثل هذه خطوة هامة نحو تجريد القضاء من الطابع السياسي.

٧٥ - إن جميع القضاة والمدعين العامين في كمبوديا هم عمليا أعضاء في حزب الشعب الكمبودي في الوقت الحاضر. ويساور المقرر الخاص القلق إزاء ما تشير إليه تقارير عديدة من انعدام استقلال القضاء. فعلى سبيل المثال، فُصل وزير المالية السابق سام رينسي، في تشرين الثاني/نوفمبر، من الجبهة الوطنية

المتحدة مـــن أجل كمبوديا مستقلة ومحايـــدة ومسالمة ومتعاونـــة. ورفع السيد رينسي شكوى أمام محكمة بنوم بنه زاعما فيها أن فصله مخالف للقانون. ورفضت المحكمة النظر في القضية، موضحة أن هذه "مسألة حزبية داخلية" ليست من اختصاص المحكمة. ومع ذلك أصدرت المحكمة حكما مناقضا في قضية شبيهة في نيسان/أبريل ١٩٩٧. ففي تلك القضية رفع توان تشهاي وثلاثة آخرون لهم علاقات ملموسة مع حزب الشعب الكمبودي، شكاوى أمام محكمة بنوم بنه بعد فصلهم من الجبهة الوطنية المتحدة. وعلى نقيض قضية سام رينسي، أصدرت المحكمة أمرا قضائيا ملزما لوقف الفصل. ولم تعط مبررات تسوغ القرارين المختلفين.

٧٦ - ويتعلق تقرير ثان بإدانة شاو سوخورن وهو عضو في الجبهة الوطنية المتحدة وعقيد في الدرك، بدعوى اشتراكه في الاتجار بالمخدرات. وبدأت القضية بعد اكتشاف ٧٠٠ كيلوغرام تقريبا من الماريجوانا في ميناء كومبونغ سوم في نيسان/أبريل ١٩٩٧. وكانت الحاويات معنونة باسم رجل أعمال بارز ذي ارتباط واضح بحزب الشعب الكمبودي. وفي أعقاب انتشار خبر القضية مباشرة وقبل إجراء تحقيق كامل، قام مدير الشرطة الوطنية، الذي عينه حزب الشعب الكمبودي، بتبرئة رجل الأعمال علانية واتهم الجبهة الوطنية المتحدة بدس الدليل. وألقي القبض على شاو سوخورن وأرسل، بناء على إجراء مخالف للقانون، إلى بنوم بنه للمحاكمة. وتقرر في هـــذه القضية بالذات أن المادة ٥١ من قانون موظفي الخدمة المدنية لا تنطبق. وفي ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧، حكم على شاو سوخورن بالسجن ١٥ عاما. ولم تقدم أثناء المحاكمة أدلة تثبت جرمه. وشهد الشهود الذين أدلوا بشهادتهم في الدعوى أن الإفادات أخذت منهم قسرا.

٧٧ - وهناك حالة أخرى يشتبه فيها باستخدام السياسة في القضاء وهي طلب المحكمة العسكرية في أواخر حزيران/يونيه وأوائل تموز/يوليه ١٩٩٧ رفع الحصانة عن رئيس الوزراء الأول راناريده كي يلاحق قضائيا لاستيراده غير المشروع للأسلحة. ولا تملك المحكمة العسكرية بموجب القانون الكمبودي ولاية قضائية في حالة كهذه. وقد وجهت التهمة في الواقع بموجب القانون الجنائي العام.

٧٨ - وكان آخر الأمثلة الحديثة المحاكمة السياسية التي جرت في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ لسرون فونغ فاناك، رئيس الأمن في حزب الأمة الخميري، الذي حكمت عليه محكمة بنوم بنه بالسجن ١٣ عاما. فقد اتهم بالقيام، نيابة عن سام رينسي، زعيم حزب الأمة الخميري، بتدبير مقتل كيو ساموث، وهو موظف في وزارة الداخلية وأحد أقارب رئيس الوزراء الثاني. وكان كيو ساموث قد قُتل رميا بالرصاص من قبل مهاجم مجهول في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، أثناء خروجه من أحد مطاعم بنوم بنه. وجرى توريط سرون فونغ فاناك بجريمة القتل بناء على أقوال أحد المدعى عليهم في المحاكمة، هو سوس كاسم، الذي حكم عليه أيضا بالسجن ١٥ عاما. وفي ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٧ اعتقلت شرطة بلدية بنوم بنه سرون فونغ فاناك بصورة غير قانونية وحبس انفراديا وبصورة غير مشروعة في أماكن حبس غير قانونية في العاصمة لمدة ١٧ يوما. وزعم أن الشرطة أجبرته، بما تضمن التهديد بالقتل، خلال فترة الحجز غير القانوني، على الاعتراف بأن سام رينسي أمره بقتل كيو ساموث. وأخذته الشرطة في ٣ آذار/مارس إلى المحكمة بعد أن اعترف. وهناك تراجع عن اعترافه زاعما أنه أدلى به تحت الإكراه. ولم تراع المحاكمة

أبسط المتطلبات الإجرائية لإنفاذ العدالة. ويبدو أن قرار الحكم كان قد أعد قبل المحاكمة. وكانت هذه قضية القتل الوحيدة ذات الدلالة السياسية التي اعتقلت فيها الحكومة أحد الأشخاص وحاكمتهم.

٧٩ - وتنحو هذه القضايا وغيرها لإثبات صحة الشكاوى الواردة من جهات كثيرة، بما في ذلك ما نما سرا عن بعض القضاة والمدعين العامين وموظفي المحاكم، عن التحيز السياسي في القضاء الكمبودي. ومن الأهمية بمكان أن توقف الأحزاب السياسية فورا أي شكل من أشكال التدخل أو الضغط على القضاء. وما لم يحدث ذلك فإن ثقة الرأي العام المتدنية أصلا في القضاء ستستمر في التدهور.

٨٠ - ويشكل تدخل السلطات المحلية المستمر في المسائل القضائية مصدر قلق كذلك. فالإجراء الذي اتخذه في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ تشويونغ سوخوم، رئيس الشرطة القضائية في مقاطعة بيانتيي منشي، الذي اقتحم سجن المقاطعة مع ٣٠ من ضباط الشرطة المدججين بالسلاح وعربة مصفحة ليطلق سراح أحد ضباط الشرطة الذي كان قد اعتقل لضربه زوجته وتهديدها بالقتل هي مثل ينطبق على الحالة. وهدد تشويونغ سوخوم في وقت لاحق حياة المدعي العام الذي كان قد أصدر أمر القبض. وواصل تشويونغ سوخوم منذ ذلك الوقت تجاهل أوامر المحكمة والتهديد باستعمال العنف إذا اتخذ أي إجراء ضد أي فرد من ضباطه. وعلى الرغم من التقارير التي أرسلتها المحكمة إلى وزارة العدل، لم يتخذ أي إجراء قانوني أو تأديبي.

٨١ - ولم يتخذ أي إجراء قانوني إلى الآن ضد أي من مرتكبي الاعتداءات المسلحة على المحاكم الكمبودية خلال السنوات الثلاث الماضية.

٣ - الحق في الحياة، والحماية من الإعدام بإجراءات موجزة

٨٢ - في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٧، قدم الممثل الخاص مذكرة إلى الحكومة، فصلت المعلومات التي تحصل عليها مكتب كمبوديا التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن حالات الإعدام بإجراءات موجزة، والاختفاء والتعذيب. وقدمت المذكرة معلومات عن ٤١ حالة إعدام على الأقل لأشخاص ذوي صلة بالجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة ومتعاونة. وقد تم التحقق من كل حالة على أساس شهادة أكثر من شاهد عيان واحد بالاضافة إلى أدلة مساندة أخرى، كالصور أو الوثائق، عندما تكون متاحة.

٨٣ - وحدثت معظم هذه الحالات في الفترة بين ٢ و ٦ تموز/يوليه وفي الأسبوعين التاليين، مع وقوع بعض الحالات في وقت لاحق أيضا. وتم التعرف في أكثر من نصف الحالات على الضحايا بالاسم، وعلى انتمائهم السياسي ومراكزهم. وقد وثقت ظروف إعدامهم أيضا. ولم يكن ممكنا في الحالات الأخرى التعرف على الضحايا بالاسم ولكن الظروف التي تم فيها التخلص من جثثهم أو العثور عليها أو إخراجها من القبور تشير إلى أنهم أعدموا أثناء احتجازهم لدى العسكريين أو الشرطة.

٨٤ - وكانت لمعظم الضحايا صلات بالهياكل الدفاعية أو الأمنية المتعلقة بالجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة ومتعاونة. وكان دوك سوخون، المعروف بمايكل سينيور، وهو صحفي من الخمير الكنديين كان يُدرس اللغة الانكليزية في بنوم بنه، أحد الاستثناءات. فقد قُتل رميا بالرصاص في ٧ تموز/يوليه بعد أن أخذ صورا لجنود حكوميين ينهبون المنازل قرب سوق أو روسيي. وأصابه في المرة الأولى جندي في رجله وأخذ آلة تصويره. ثم أعدمه جندي آخر بثلاث طلقات. وكانت زوجته شاهد عيان لمقتله. وكان الاستثناء الثاني هو الرائد أيك إنغ من شرطة بنوم بنه، الذي كانت له صلة بحزب الشعب الكمبودي. وقد شوهد جنود الجبهة الوطنية المتحدة وهم يعتقلونه، مع أربعة آخرين من أفراد الشرطة. وقد أعدم في ذات المكان بثلاث طلقات بعد أن أبرز هويته كشرطي. وفر الرجال الآخرون عندما نشب عراك ولكن بعد ما ضُربوا وأهينوا.

٨٥ - وناقش الممثل الخاص حالات الإعدام بإجراءات موجزة هذه خلال زيارته في آب/أغسطس - أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ مع ممثلي الحكومة. وقال رئيس الوزراء الثاني إن المذكرة ساعدت على توضيح الإشاعات الكاذبة وإزالة البلبلة وأنها قد ساهمت بذلك في استقرار الحالة. وذكر زيادة على ذلك أن المذكرة قدمت فرصة لاتخاذ تدابير إصلاحية. وقال إن الحكومة سوف تحقق في جميع الحالات التي وردت في المذكرة وسيتم تقديم المسؤولين عنها إلى القضاء، ولن تمنح الحصانة لأحد.

٤ - الحماية من التعذيب

٨٦ - أكد الممثل الخاص أثناء البعثات الثالثة والرابعة والخامسة موضوع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. فالتعذيب محظور بموجب الدستور والقانون الجنائي الكمبوديين، إذ تنص المادة ٣٨ من الدستور على أن القانون يضمن أن لا يكون هناك اعتداء جسدي على أي فرد وأن القانون يحظر القسر، وإساءة المعاملة الجسدية أو أي نوع من سوء المعاملة يفرض عقوبة إضافية على المحتجز أو السجين. كما تنص المادة على أن الاعترافات المنتزعة تحت التعذيب لا يمكن الاعتراف بها كإثبات للذنب، بل إنها تعرض مرتكبي التعذيب للعقاب بموجب القانون. وهذا التحريم نفسه وارد في القانون الجنائي الكمبودي (المادة ١٢). كما أن كمبوديا طرف في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٨٧ - وهناك بينة، كما ذكر آنفا، على أن التعذيب أثناء الاستجواب لا يزال ممارسة شائعة في كمبوديا. وفي آذار/ مارس ١٩٩٧ زار الممثل الخاص مقاطعة باتامبانغ ووجد فرصة سانحة للتحقق، مع الشهود والمحققين في شؤون حقوق الإنسان، من أدلة التعذيب التي تلقاها، ومناقشتها مع السلطات المعنية. وقد حللت المعلومات التي تم الحصول عليها من السلطات السياسية والشرطة، وموظفي السجون والمحاكم بالاضافة إلى المسجونين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية. وقدم تقرير أثناء بعثة حزيران/يونيه إلى وزيري الداخلية المشاركين، ووزير العدل والمدير العام للشرطة الوطنية والحاكم بالنيابة، ومفوض الشرطة في المقاطعة ونائبه. وطلب الممثل الخاص إجراء تحقيق في الحالات المذكورة واتخاذ

تدابير صارمة لوضع حد لممارسة التعذيب أثناء الاستجواب. وقد وعد بتلقي رد قبل آب/أغسطس، ولكنه لم يتلق أي رسالة من السلطات في هذا الشأن حتى الآن.

٨٨ - ويتضمن التقرير المذكور أعلاه معلومات عن ٣٢ من حالات التعذيب الفردية بواسطة موظفي الشرطة في مقاطعة باتامبانغ بين أيار/ مايو ١٩٩٦ وآذار/ مارس ١٩٩٧. ويتصل معظم هذه الحالات بشرطة مكافحة الإرهاب في المقاطعة، ومفوضية الشرطة في مقاطعة باتامبانغ وإلى مخفر شرطة معين في مركز سفاي بور، هو مخفر الشرطة البلدي في باتامبانغ. وزار الممثل الخاص المخفر في سفاي بور في آذار/ مارس وقابل رئيس الشرطة المحلية. وأثار، على وجه التخصيص، قضية هم هان البالغ من العمر ٣٤ سنة، والذي مات أثناء الاستجواب في ذلك المخفر في ٩ أيار/ مايو ١٩٩٦. وطرح رئيس الشرطة فكرة انتحار المسجون ولكن وصف الكيفية التي جرى بها الشنق كانت غير مقنعة، كما أن التحقيق الذي أجري كان مفتقرا إلى الحيدة. واقترح الممثل الخاص في حزيران/يونيه على وزيري الداخلية المشاركين، ووزير العدل والمدير العام للشرطة الوطنية أن يجري تحقيق نزيه بصورة روتينية، في كل حالة موت أثناء الاحتجاز وأن يستعان بالخبرة في الطب الشرعي في مثل تلك التحقيقات.

٨٩ - وتشير حالة أخرى تمت إثارتها إلى لام هيونغ، وهي امرأة فييتنامية يبلغ عمرها ٤٨ سنة، اتهمت بالسرقة بدون بينة. وجيئ بها بعد الاعتقال إلى مخفر شرطة سفاي بور حيث سلبت من متعلقاتها، وحرمت من الطعام، وضربت ضربا مبرحا وهددت بالإعدام. و "اعترفت" أمام المدعي العام خوفا من أن تضرب مرة أخرى. ولم تتلق أي معالجة طبية على الرغم من النزيف الخطير في قدميها. وأثناء المحاكمة رفِضت شهادتها عن التعذيب خلال المحاكمة بدعوى أنها اعترفت بجرمها للمدعي العام.

٩٠ - والممارسة المتبعة في مركز شرطة سفاي بور حسبما تتجلى في السجل هي أن الاستجواب يتم على يدي أفرقة تتألف من ٦ من رجال الشرطة وتشمل الوسائل الضرب بقبضة اليد أو القدمين أو بعصا من الخيزران أو الخشب في مختلف أجزاء الجسم بما في ذلك الرأس والظهر والصدر والأجناب والأرجل؛ والصفع على الوجه أو على الأذنين معا في وقت واحد؛ والخنق بمنشفة حتى مشارف الموت؛ والضرب على الرأس أو الوجه ببندقية أو على الأجناب، أو الصدر أو الظهر بمؤخرة بندقية. ووردت بلاغات عن التهديد بالتعذيب أو الإعدام في عدة حالات.

٩١ - ووقعت حالات التعذيب المبلغ عنها في مركز شرطة سفاي بور خلال الـ ٤٨ ساعة الأولى بعد الاعتقال. وهذا هو الحد الأقصى للتأجيل القانوني الذي لا يجوز بعده الاحتجاز إلا بإذن من المدعي العام. ولكن هذا التأجيل لا يحظى عمليا باحترام من قبل الشرطة. إذ يبدو أن ضباط الشرطة يعتقدون أنهم يملكون سلطة كاملة وخالصة على الأشخاص المحتجزين لديهم. وهم عادة ما يرفضون الطلبات التي يقدمها المحامون أو المدافعون لمقابلة المحتجزين. كما أن انعدام الرقابة على سلوك المستجوبين خلال الـ ٤٨ ساعة الأولى يهيئ الفرصة لحدوث التعذيب ولحالات أخرى تنطوي على إساءة استغلال السلطة من جانب رجال الشرطة الذين يقومون بالاستجواب. وثمة عامل آخر يُسهم في هذه المسألة وهو ما يوجد لدى العديد من

رجال الشرطة من فهم خاطئ مؤداه أن الدليل الهام الوحيد الذي يُعتبر موثوقا به داخل المحكمة هو الاعتراف وأنه ليس لدى الشرطة سوى يومين للحصول على مثل هذا الاعتراف.

٩٢ - وأبلغ المقرر الخاص كذلك في تموز/يوليه ١٩٩٧ ببعض حالات التعذيب. ففي ٨ و ٩ تموز/يوليه ألقي القبض على ٣٣ جنديا من جنود الجبهة المتحدة الوطنية من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة ومتعاونة واقتيدوا إلى الفوج ٩١١ في أودونغ على يدي جنود المظلات. وجرى احتجازهم هناك لمدة عشرة أيام في ظل ظروف قاسية داخل غرفة مغلقة وصغيرة بحيث يتعذر أن يجلسوا داخلها جميعا في وقت واحد، ناهيك عن الاستلقاء فيها. وكانت المناشدات التي يوجهونها إلى الحرس لفتح الباب كي يتمكنوا من التنفس تُقابل بالرفض. وبنهاية اليوم الثاني للاحتجاز بدأ الاستجواب وجرى فيه تعذيب معظم المحتجزين وهدد البعض بالقتل ذبحا. وكان يجري جلدهم بحزام أو بلـــوح خشبي أو ركلهـم أو لكمهم إذا لم يعترفوا أو يقدموا معلومات معينة. وهنالك واحد من المحتجزين، كان هو الوحيد الذي حددت هويته كضابط في تلك المجموعة، لم يعد أبدا بعد أن أخذ لجولة ثانية من الاستجواب: فقد أعدم خارج ساحة القضاء على يدي جنود الفوج ٩١١.

٩٣ - وبعد إطلاق سراح عدة جنود آخرين يبلغ عددهم ٣٢ جنديا كانت آثار التعذيب لا تزال ظاهرة على أجسادهم. وقام الممثل الخاص بمعاينة صور تُثبت الشهادات التي أدلوا بها. فقد أبلغ هؤلاء الجنود موظفي الأمم المتحدة بأن من الواضح أن المستجوبين كانوا لا يهتمون بالحقيقة وإنما يريدون فقط الحصول على إجابات معينـــة. ومن ذلك أنه إذا زعم الجنـــود أنهم ليسوا من الخمير الحمر، فإن المستجوبين كانوا يقومون بتعذيبهم حتى "يعترفوا". وذكر السجناء أن المستجوبين كانوا مخمورين بصورة واضحة.

٩٤ - والتعذيب ممنوع بشكل واضح في كمبوديا وهنالك بعض الضمانات القانونية الهامة ومنها المادة ١٠ من القانون الجنائي لكمبوديا التي تنص على أنه لا يجوز احتجاز أي شخص لأكثر من ٤٨ ساعة دون أن تتاح له إمكانية الحصول على مساعدة من مستشار أو محام أو ممثل آخر مأذون له. بيد أن الافتقار الى أحكام تفصيلية فيما يتصل بالمعاقبة على أفعال التعذيب وعدم وجود قانون بشأن الأدلة، وأوجه الضعف التي يُعاني منها الجهاز القضـــائي، وندرة المـــوارد المادية والبشـــرية المتـــاحة للمحـــاكم، وانتشـــار الخوف من مقاضاة مرتكبي الجرائم الذين يتمتعون بنفوذ أو بحماية، والافتقار إلى الآليات اللازمة داخل قوة الشرطة لتمكين كبار الضباط من مراقبة أنشطة مرؤوسيهم، وإساءة استغلال السلطة فيما يتعلق بالاحتجاز والاستجـــواب، وعدم قدرة المحـــاكم على المقـــاضاة لوجود نـــظام الإفلات المؤسسي من العقاب بحكم المادة ٥١ من قانون موظفي الخدمة المدنية، كلها أمور أسهمت في إيجاد حالة يعتبر فيها القانون عديم الجدوى. فالقضاء على التعذيب يتطلب اتخاذ موقف واضح وحازم من جانب القيادة السياسية للبلد. والخطوة الأولى هي الاستجابة للبلاغات الموثوق بها بشأن حالات التعذيب.

٥ - أحوال السجون

٩٥ - في عام ١٩٩٥، قام مكتب كمبوديا التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بإصدار تقرير عن حالة سجون كمبوديا. وجاء في الفقرة الأولى من ذلك التقرير أن سجون كمبوديا تمر بأزمة، وأن نظام العدالة الجنائية تسوده الفوضى، وأن مباني السجون في العديد من الحالات تكاد تتساقط فعلا، والرعاية الصحية غير موجودة، والأمراض وسوء التغذية متفشية. ومن سوء الطالع أنه بعد عامين ازدادت هذه الحالة سوءا.

٩٦ - ويفيد معظم السجون بأنها تتلقى اعتماداتها المالية التشغيلية في وقت جد متأخر. ويعتبر التأخير لمدة ثلاثة أشهر أو أكثر أمرا شائعا. ونظرا لانعدام الدعم الحكومي، يلجأ مديرو السجون إلى اقتراض الأموال اللازمة لتشغيل السجون بمعدلات فائدة عالية. ثم تسدد هذه الفوائد حينما تتلقى السجون مخصصاتها في النهاية. وفي بعض السجون صارت الديون كبيرة بحيث أن مقرضي الأموال المحليين صاروا الآن يرفضون منح مدير السجن أية قروض أخرى. ويقول موظفو السجون إنهم ملزمون بالحضور إلى بنوم بنه لقبض المخصص الشهري، وإن عليهم أن يحصلوا على أكثر من خمسة توقيعات داخل وزارة الداخلية للحصول على الأموال اللازمة. وكثيرا ما يتعين عليهم دفع رشاوى لموظفي وزارة الداخلية قبل الحصول على التوقيعات المطلوبة.

٩٧ - ويعني انعدام الأموال في كثير من الأحيان تعريض السجناء للجوع، وظهور مشاكل طبية، وعدم دفع رواتب الحرس في الوقت المناسب وغيابهم عن العمل. وبازدياد غياب الحرس تزداد محاولات الهروب من جانب المسجونين الجوعى واليائسين. بل إن المسجونين الذين كانت مدة بقائهم في السجن لا تتعدى شهرا واحدا أو شهرين حاولوا الهروب في الآونة الأخيرة. ففي الفترة ما بين كانون الثاني/ يناير وحزيران/يونيه ١٩٩٧، حدثت ٢١ محاولة للهروب على الأقل اشترك فيها أكثر من ٦٠ سجينا. وهذه زيادة مزعجة وتعكس يأس المسجونين، فقد أطلقت النار على الكثيرين منهم فقتلوا أو أصيبوا بجراح.

٩٨ - ولقد ظلت مشكلة تسليم الأموال في وقت متأخر من المشاكل المزمنة التي استرعي إليها انتباه الحكومة من قبل الممثل الخاص في مناسبات عديدة. وفي حين كان من المقرر البدء في آذار/مارس ١٩٩٧ في تنفيذ نظام جديد يقوم على توفير اعتمادات لعدة أشهر إلا أن هذا لم يُسفر عن نتائج ذات بال. لذلك استمر الممثل الخاص في إثارة هذه المسألة مع المسؤولين في وزارة الداخلية.

٩٩ - ووفقا لما ذكره السجناء وموظفو الرعاية الصحية والمسؤولون عن السجون فإن مشكلة السجون الكبرى هي الافتقار إلى الأغذية الكافية المغذية. فمعظم الوجبات هي مزيج من كمية صغيرة من الأرز الأبيض وحساء خضروات لا تسمن ولا تُغني من جوع. وفي بعض الأحيان يُقدم قدر قليل من السمك أو اللحم. وفي حالات عديدة صارت حالة الأغذية من السوء بحيث اضطر برنامج الأغذية العالمي إلى

توفير شحنات طارئة من الأغذية درءا لحدوث مجاعة. ويعترض البرنامج بشدة على تولي هذه المسؤولية الأساسية التي تقع على عاتق الحكومة وهو لا يفعل ذلك إلا مؤقتا لأسباب إنسانية.

١٠٠ - وتلقى الممثل الخاص بلاغات عديدة ومنتظمة عن ندرة حصول المساجين المرضى على العلاج أو عن عدم حصولهم على أي علاج. ولقد هلك البعض بأمراض كان يمكن أن يُعالجوا منها، مثل السل. وهذه حالة لا داعي لها، لأن المسجونين مدرجين رسميا في البرنامج الوطني للسل الذي يتلقى الدعم من منظمة الصحة العالمية. وهنالك سجناء آخرون من الضعف بحيث لا يستطيعون الوقوف أو المشي من جراء الإصابة بمرض البري. وبالرغم من الاقتراحات المقدمة من مكتب كمبوديا ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية الكمبودية بشأن تحسين التنسيق بين وزارة الصحة ووزارة الداخلية فيما يختص بالقضايا الصحية للمسجونين، فإن الرعاية الصحية في السجون تعتبر في معظم الحالات غير وافية بالغرض أو غير موجودة أساسا. ففي معظم المقاطعات لا يحضر الموظفون الطبيون المكلفون بهذه المهمة إلى السجون إلا بصورة غير منتظمة أو لا يحضرون البتة.

١٠١ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٧، أعلنت الحكومة أنه بالنظر إلى انخفاض كبير في الإيرادات بالمقارنة مع ما كان متوقعا، فقد خفضت الميزانيات التي تُخصص لوزارات معينة مثل وزارة الداخلية. ويخشى الممثل الخاص أن يؤدي هذا التخفيض إلى آثار حادة بالنسبة لإدارة السجون. وهو لذلك يحث الحكومة على الاضطلاع بمسؤوليتها عن توفير الأغذية للسجناء.

١٠٢ - وتلقى الممثل الخاص معلومات موثوق بها للغاية مؤداها أن العديد من السجون أفرجت عن مجرمين مدانين في "إجازة مرضية" دائمة مقابل رشاوى. والواقع أن السجناء الذين أفرج عنهم ليسوا مصابين بأمراض، وأن الإفراج عنهم بهذه الصورة غير المشروعة لا يمكن أن يتم دون موافقة بعض كبار المسؤولين المعنيين، مثل مدير السجن أو المدعي العام أو القاضي، أو رئيس الشرطة بل وحتى حاكم المقاطعة.

١٠٣ - وهنالك حالة واحدة أكدتها فعلا وزارة العدل وهي إطلاق سراح ١٨ من المسجونين في مقاطعة بورسات بصورة غير قانونية. وظل أحد المسجونين الذين أطلق سراحهم يبحث عن عمل كضابط شرطة في مدينة مجاورة. واتخذت وزارة العدل إجراءات سريعة تتمثل في إقالة المدعي العام بعد إدانته بتهمة الفساد. بيد أنه لم يتم اتخاذ أية إجراءات ضد موظفي السجن أو غيرهم من الموظفين الخاضعين لسلطة وزارة الداخلية.

١٠٤ - وحدثت حالة مماثلة في مقاطعة تاكيو، أطلق فيها سراح ١١ من المدانين بارتكاب جرائم قتل. وتلقى الممثل الخاص بلاغات أخرى غير مؤكدة من مقاطعات أخرى، بما فيها باتامباغ، وكومبونغ شنانغ.

١٠٥ - كما تلقى الممثل الخاص منذ عهد قريب بلاغات أثارت جزعه بصفة خاصة مؤداها أن بعض السجناء الذين كانوا يحاولون الفرار أو، حتى الفارين الذين ألقي القبض عليهم مرة أخرى، أطلق عليهم الرصاص عمدا من قبل حرس السجون بينما كانوا لا يمثلون أي تهديد للحرس. ولقد حدث ذلك مرة واحدة على الأقل في مقاطعات كومبونغ ثوم، وكومبونغ سوم، وسيم ريب. ففي مقاطعة كومبونغ ثوم، حاولت امرأة الفرار ولكنها بعد أن استسلمت فعلا أطلق عليها الرصاص أحد الحراس فأصيبت في فخذها. وفي المقاطعة ذاتها أطلق الرصاص على رجل فأردي قتيلا بعد أن لوح بعصاه في وجه حارس يحمل مدفعا من طراز AK-47. وفي مقاطعة كومبونغ سوم، أصيب سجين بثلاث طلقات بينما كان يحاول الفرار. ويصر موظفو السجن المحلي على أن هذه الطلقات ارتدت داخل جسم الرجل. وهذا قول لا يمكن تصديقه ببساطة. وفي سيم ريب، تـُشير الأدلة المتاحة إلى أن أحد المسجونين نـُفذ فيه حكم الإعدام لدى إلقاء القبض عليه.

١٠٦ - وفي حين يتفهم الممثل الخاص حاجة حرس السجون إلى استخدام القوة دفاعا عن النفس فإنه ينبغي إصدار تعليمات إليهم بعدم استخدام القوة المهلكة فيما يتعلق بإلقاء القبض على السجناء الفارين أو الذين يحاولون الفرار مرة أخرى إلا إذا كان استخدامها ضروريا لحماية حياة إنسان آخر، بما في ذلك حياة الحرس نفسه.

١٠٧ - ومن أهم التحسينات التي أدخلت على نظام السجون في الآونة الأخيرة وضع حد لاستخدام الأغلال والزنزانات المظلمة. بيد أن هذه الأغلال ظلت تستخدم منذ أيار/ مايو ١٩٩٧ في كومبونغ سوم بعد أن أدت محاولة فرار إلى إحداث ثقب في الجدار الخارجي. وهذا أمر غير مقبول، إذ أن الحكومة مسؤولة عن توفير الأموال اللازمة على سبيل الأولوية لحل مثل هذه المشاكل. وبدلا من ذلك كان ينبغي أن تقوم إدارة السجون بزيادة عدد الأفراد الذين يتولون حراسة المنشأة. إذ لا يليق بتاتا استخدام الأغلال لتقييد سجين بسبب مشاكل في المباني. وتلقى المقرر الخاص كذلك بلاغات عن استخدام قفص حديدي لاحتجاز المسجونين في ستونغ ترينغ وربما في مقاطعات أخرى. وقد عرفت هذه العقوبة بأنها قاسية ومهينة، وينبغي وقفها فورا.

١٠٨ - ويوصي الممثل الخاص وزيري الداخلية المشاركين بإقالة مدير سجون مقاطعة كوه كونغ الذي يـُقال إنه اغتصب سجينة في أوائل عام ١٩٩٧. ولكن هذا الشخص ظل يشغل وظيفته بصفة رسمية حتى تموز/يوليه ١٩٩٧ ولم توجه إليه تهمة جنائية.

١٠٩ - ولا توجد أنظمة للسجون في كمبوديا ومن الممكن حل العديد من المشاكل الموجودة في السجون باعتماد قواعد واضحة. فمن شأن أنظمة السجون أن تضع المعايير الأساسية فيما يتعلق بالطعام والرعاية الصحية والنظام وإدارة السجون. ولقد ظل مكتب كمبوديا يتعاون مع وزارة الداخلية لما يقرب من ثلاث سنوات بشأن وضع مشروع أنظمة وهو لا يزال على استعداد لمد يد المساعدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشروع كمبوديا للمساعدة في مجال العدالة الجنائية الذي يتلقى التمويل من الوكالة الاسترالية للتنمية الدولية أتاح خدمات بعض الخبراء لمساعدة وزارة الداخلية في هذا المجال.

١١٠ - ويعرب الممثل الخاص عن تقديره الكبير للمساعدة التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي بتوفير الغذاء في حالات الطوارئ للسجناء الجائعين. ومن المرجح أنه بدون هذه المساعدة كان بعض السجناء سيلقى حتفهم. ويثني الممثل الخاص أيضا على كثير من المنظمات غير الحكومية الكمبودية للعمل الذي تقوم به داخل السجون. وهو يثني بصفة خاصة على برنامج السجون المستمر الذي تنفذه الرابطة الكمبودية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والذي يشمل توفير خدمات فريق طبي وتقديم المساعدة في توزيع الغذاء في حالات الطوارئ. وقد أصدرت الرابطة الكمبودية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في حزيران/يونيه ١٩٩٧ تقريرا ممتازا عن أوضاع السجون يتفق مع النتائج التي توصل إليها الممثل الخاص.

١١١ - ويوصي الممثل الخاص وزيري الداخلية باستخدام سلطتهما لإدخال تحسينات جذرية على الأوضاع في السجون. إذ ينبغي تقصير الإجراءات البيروقراطية المتبعة في دفع الاعتمادات ولا سيما وقف العملية التي تتطلب من موظفي السجون الحضور إلى بنوم بنه كل شهر لاستلام الأموال. وينبغي بدلا من انتظار الطلبات الشهرية التي يقدمها مدراء السجون المحليون، تخصيص اعتمادات مقدما وعلى أساس سنوي تعادل المبالغ المصروفة في السنة السابقة. كما يجب توفير الغذاء الكافي لتلبية الاحتياجات الغذائية للسجناء. كما ينبغي كفالة الرعاية الطبية الأساسية واتخاذ الإجراءات للتحقيق في جميع حالات الوفاة والإصابات التي تلحق بالسجناء الهاربين واتخاذ الإجراء التأديبي والجنائي الملائم حسب الاقتضاء. كما يعتبر إطلاق النار عن عمد على شخص أعزل قتلا حتى لو كان من أطلق النار ضابط شرطة.

١١٢ - وأخيرا يمثل الإفراج عن السجناء المدانين بناء على إجازة مرضية كاذبة مشكلة خطيرة تؤثر على السلامة العامة وسيادة القانون. وينبغي إجراء تحقيق دقيق في هذه الحالات واتخاذ الإجراء التأديبي والجنائي المناسب ضد الفاعلين.

دال - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

١ - الحقوق الاقتصادية

١١٣ - أكد الممثل الخاص أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء قيامه ببعثاته. وتعتبر كمبوديا، بالرغم من إمكاناتها الكبيرة ومواردها الطبيعية، بلدا فقيرا. وفي الواقع، يمثل انتشار الفقر المدقع أخطر المشاكل فيما يتعلق بالتمتع بحقوق الإنسان. ويظهر ذلك في مؤشرات مستوى المعيشة الأساسية.

١١٤ - ويعيش نصف السكان تقريبا تحت خط الفقر. ويشير آخر تقرير سنوي للتنمية البشرية أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن الخدمات الصحية لا تتوفر إلا لما يزيد عن نصف السكان بقليل وأن المياه المأمونة لا تتوفر إلا لنسبة ٣٦ في المائة من السكان. ويقدر الأجل المتوقع للحياة بـ ٥٢ عاما. وذكِر أيضا أن ٤٠ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من نقص التغذية. وتعكس هذه البيانات وجود حالة يجري فيها تجاهل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على نطاق واسع.

١١٥ - وتتجه المشاكل البيئية نحو الزيادة. ويعتبر الفقر أحد الأسباب الجذرية لذلك ولكن ثمة عاملا رئيسيا آخر هو قطع الأشجار غير المستدام الذي أدى إلى تدهور التربة والموارد المائية. ويفضي ذلك بدوره إلى تقويض إمكانيات كسب العيش للسكان الفقراء في بعض المناطق الزراعية. وتتمثل مشكلة رئيسية أخرى اعترفت بها الحكومة في انعدام التوازن في مجالي الاستثمار ونمو الدخل بين المناطق الحضرية والريفية. وتساهم هذه الفجوة في الظلم الاجتماعي.

١١٦ - ولا يزال الاقتصاد الكمبودي يمر بمرحلة انتقال إلى الاقتصاد السوقي ويواجه مشاكل تتعلق بهذا التحول. على أن عملية إيجاد إطار قانوني ومؤسسي لدعم هذا التحول قد تخلفت عن الركب. وترتبط آثار أخرى من الماضي بالحروب السابقة وبفترات الرعب السياسي. ولا تزال الألغام الأرضية والمعدات غير المتفجرة تتسبب في حدوث وفيات وإصابات إضافة إلى ما تشكله من مخاطر اقتصادية واجتماعية في أجزاء كبيرة من البلد. وقد أضيرت الخدمات التعليمية والصحية بشدة أثناء الفترة ١٩٧٥-١٩٧٩ بحيث لزم إعادة بنائها من الأساس. أما المتعلمون الذين لهم أهمية كبرى في توفير هذه الخدمات وفي الإدارة ككل فقد قتلوا بأعداد كبيرة على يد الخمير الحمر.

١١٧ - بيد أنه يجب الإشارة أيضا إلى ظهور عنصر مؤسف داخل الإدارة الكمبودية هو عنصر الفساد. وقد لاحظ الممثل الخاص الآثار السلبية للممارسات الفاسدة في مجال إقامة العدل وفي إدارة السجون. وتوجد في هذين المجالين صلة مباشرة بين الفساد والمشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي جميع القطاعات، يستنزف الفساد موارد البلد التي تشتد الحاجة لها لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشعب الكمبودي. فعلى سبيل المثال يحول معظم الدخل المولَّد من قطع الأشجار إلى جيوب خاصة. وقد شعر الممثل الخاص بإحباط في هذا المجال لعدم اتخاذ الحكومة أي تدابير فعالة للتصدي لظاهرة الممارسات الفاسدة.

١١٨ - ووسط كل هذه المشاكل، التقى الممثل الخاص بموظفين ومعلمين مخلصين وجادين وغيرهم ممن يساهمون مساهمة كبيرة في تنمية كمبوديا. وسيكون التعاون الدولي هاما لعدة سنوات قادمة، ويُحيِّي الممثل الخاص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومؤسسة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي والوكالات الدولية الأخرى التي تقدم الدعم للتنمية الكمبودية بتوفير الموارد البشرية والمالية.

٢ - الحق في التعليم

١١٩ - أصبحت كمبوديا طرفا في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٢. وأظهرت بذلك التزامها بإعمال الحق في التعليم في كمبوديا، على نحو ما تتطلبه الاتفاقيتان.

١٢٠ - وينص الدستور الكمبودي على إعمال الحق في التعليم. إذ تنص المادة ٦٥ منه على أن تقوم الدولة بحماية وتعزيز حقوق المواطنين في التعليم الممتاز على جميع المستويات. وتنص المادة ٦٨ على أن توفر الدولة التعليم المجاني في المرحلتين الابتدائية والثانوية لجميع المواطنين في المدارس العامة، وأن يتلقى المواطنون تعليما لمدة تسع سنوات على الأقل. ولا تزال هذه الأحكام غير منفذة. كما لا تزال المشاكل الخطيرة قائمة فيما يتعلق بالالتحاق بالمدارس وبنوعية التعليم.

١٢١ - وطبقا للإحصاءات الرسمية لفترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٦، كانت توجد في كمبوديا ٨٤٥ ٤ مدرسة ابتدائية تضم ٦٩١ ٤٠ فصلا ويعمل بها ٧٨٨ ٣٨ مدرسا، من بينهم ٤٤٢ ١١ مدرّسة، ويدرس فيها ٦٣١ ٨٠٥ ١ تلميذا، من بينهم ٣٥٨ ٨٠٣ تلميذة. ويوجد في المتوسط ٤٦,٦ تلميذ مقابل كل مدرس و ٤٤,٤ تلميذ لكل فصل.

١٢٢ - ويتسم التسجيل بالمدارس الابتدائية بنقص تمثيل الفتيات اللائي يُمثلن ٤٤,٣ في المائة من العدد الإجمالي للتلاميذ مع وجود اختلافات بين المقاطعات. وفي حين أن معدل التحاق الفتيات يكون عاليا نسبيا في المناطق الحضرية فإنه يتصف بالانخفاض في المناطق الريفية ومناطق الأقليات. وينبغي أن تقوم الحكومة بوضع الاستراتيجيات الكفيلة بضمان التحاق الفتيات بالفصول الأولى. ويبلغ معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية الدنيا ٢٩ في المائة. أما في المدارس الثانوية العليا فيبلغ معدل الالتحاق ٩ في المائة.

١٢٣ - ويعد معدل الإعادة والتسرب من المدارس مرتفعا، إذ يبلغ ٣١,٣ في المائة (١٣,٨ في المائة للفتيات) و ١١,٩ (٦ في المائة للفتيات) على التوالي. وفيما يتعلق بكلا المعدلين، توجد تفاوتات كبيرة بين المقاطعات. وكان ٣٤ في المائة فقط قد بدأوا الصف الخامس في عام ١٩٩٤ من بين الذين دخلوا الصف الأول في عام ١٩٨٩. وطبقا لليونيسيف، فإن متوسط العمر في عام ١٩٩٦ لطلاب الصف الأول بلغ نحو ٩ سنوات تقريبا، كما أنه ليس بمستغرب أن تتراوح أعمار من يدرسون في الصف الخامس بين ١٦ و ١٧ سنة.

١٢٤ - وتخصص الحكومة نسبة ٨ في المائة فقط من ميزانيتها للتعليم، يذهب مجملها تقريبا لدفع المرتبات. وتأتي نسبة ٤٠ في المائة من الأموال المتاحة لقطاع التعليم من المعونة الدولية. كما يعتمد بناء الهياكل الأساسية للمدارس والمواد التدريبية على المنح. وغالبا ما تكون مباني المدارس مُتهدمة بل وخطيرة في بعض الأحيان. وكثيرا ما تكون الفصول الدراسية حارة وصغيرة ومكتظة بالأطفال الذين يتكدسون على

مقاعد ضيقة. أما المياه والمرافق الصحية فغالبا ما تكون غير مرضية في المدارس. وأحيانا تثير الطرق المؤدية إلى المدارس مشاكل أمنية خطيرة. وبالرغم من أن التعليم مجاني من حيث المبدأ، فإن التكلفة الفعلية لتغطية نفقات الزي الرسمي والتعليم الإضافي والمواد المدرسية والغذاء والنقل تكون كبيرة بالنسبة للأسر الفقيرة. ويمثل سوء التغذية في أوساط الطلاب عائقا مهما آخر للتحصيل الجيد.

١٢٥ - ولا يتلقى المدرس المتوسط نفسه في كمبوديا سوى تعليم محدود نوعا. ويقدر أن نسبة المعلمين الذين أكملوا الصف الحادي عشر تقل عن ١ في المائة. كما أن نسبة ٦٠ في المائة تقريبا من المعلمين قد أكملوا المرحلة الإعدادية فقط. ولا تتوافر للمعلمين الذين حصلوا على تدريب محدود المهارات الأساسية اللازمة لتدريس الرياضيات والخمير والعلوم الاجتماعية. وتكون الحصص نظامية للغاية وتسير في اتجاه واحد وبتوجيه قوي من المدرس الأمر الذي يتيح فرصا ضئيلة للغاية لطرح الأسئلة وللمناقشات الجماعية. وتعاني كليات تدريب المعلمين من المشاكل التقنية والتنظيمية والسوقية التي يتعين التصدي لها على سبيل الاستعجال. ويعتبر تحسين فرص تدريب المعلمين أمرا ملحا للغاية.

١٢٦ - ويعاني المدرسون، كغيرهم من موظفي الخدمة العامة الآخرين، من قِلة المرتبات (١٥-٢٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة في الشهر) ولذلك يضطرون إلى القيام بوظائف إضافية لإعالة أنفسهم وأسرهم. ويعمل المدرسون في الغالب ساعات تدريس إضافية بأجر.

١٢٧ - ويعتبر عدد ساعات التدريس غير كافٍ. وفي العادة، يقل عدد ساعات اتصال المدرس بتلاميذ المدارس الابتدائية عن ثلاث ساعات في اليوم. وتعمل المدارس نوبتين في اليوم على الأقل، كما يوجد عدد كبير من العطلات الرسمية وغير الرسمية. وينجم عن ذلك تدريس مدته ٥٤٤,٥ ساعة فقط في السنة وهو ما يمثل نسبة ٦٦ في المائة من الوقت اللازم لتدريس المنهج الرسمي.

١٢٨ - ويضاف إلى نقص المعايير التعليمية عنصر فساد قوي، ولا سيما في مرحلتي التعليم الثانوي والتعليم العالي فيما يتعلق بالامتحانات والشهادات. ويعتبر ذلك مجحفا بالطلاب الفقراء، ولكنه يثير القلق أيضا إذ أنه بمقدور الطلاب الحصول على وظائف ذات مسؤوليات كبيرة دون أن يكتسبوا المعرفة والمهارات الضرورية.

١٢٩ - وهناك تحيز مؤسسي واضح ضد الفتيات، والأطفال الفقراء، والأطفال في المناطق النائية، والأطفال المعوقين، وأطفال الأقليات والسكان الأصليين. وليس لوزارة التعليم أية خطط لتقديم تعليم يتلاءم بما فيه الكفاية مع احتياجات أطفال الأقليات والسكان الأصليين، ويراعي متطلبات لغتهم وثقافتهم، وخلفيتهم التاريخية، وما يحتاجونه من مهارات معينة في حياتهم. وقد يؤدي عدم اتخاذ تدابير خاصة الى اغتراب هؤلاء الأطفال عن مجتمعاتهم المحلية وفقدان التنوع الثقافي في كمبوديا.

١٣٠ - ومما له أهمية أيضا بالنسبة لكمبوديا وضع وتنفيذ خطط للتعليم الأساسي في جميع أنحاء البلد لتعزيز إلمام الكبار بالقراءة والكتابة والحساب. ولا بد من بذل تلك الجهود لبناء قوة عمل كافية وتحسين صحة السكان، وتخفيض وفيات الأطفال، وتحسين قدرة الأطفال على التعلم، وزيادة القدرة الانتاجية في مجال الزراعة وغيرها.

١٣١ - ويرحب الممثل الخاص بقرار الحكومة زيادة مخصصات الميزانية للتعليم لتصل الى ١٥ في المائة. بيد أنه ينبغي أيضا تحسين فعالية برنامج التعليم من حيث التكلفة وترشيد استخدام المدرسين وتحسين مرتباتهم في الوقت نفسه. وينبغي تحسين استخدام المباني المدرسية كما وكيفا، ويمكن في هذا السياق الاستفادة من مفهوم تجميع المدارس، وتبادل القدرات والموارد في المجالات التربوية والسوقية والمالية والإدارية.

١٣٢ - ويرحب الممثل الخاص بوضع مناهج دراسية جديدة وإنتاج كتب دراسية أحدث وأحسن. وتعاون الحكومة مع اليونيسيف، واليونسكو، ومصرف التنمية الآسيوي، وبرنامج تعزيز قطاع التعليم الابتدائي في كمبوديا، وبرنامج تقديم المساعدة الى التعليم الابتدائي في كمبوديا، وكثير من المنظمات غير حكومية هو تعاون هام. بيد أن هناك حاجة، على ما يبدو، الى تعزيز التنسيق بين جميع هذه المنظمات تحت إشراف وزارة التعليم والشباب والرياضة، لكفالة الفعالية والكفاءة واستمرار جميع البرامج المضطلع بها.

١٣٣ - ويحرص الممثل الخاص على تشجيع إدراج تعليم حقوق الإنسان، بما في ذلك تعلم القيم الأساسية مثل التسامح، واحترام الجنس الآخر، والديمقراطية، وحل المنازعات بالوسائل السلمية، ونبذ العنف، في جميع البرامج الدراسية على جميع الصعد.

١٣٤ - ويوصي الممثل الخاص وفقا للمادة ٢٩ من الاتفاقية حقوق الطفل، بتوجيه التعليم ليشجع على تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية الى أقصى إمكاناتها؛ وتنمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ وتنمية احترام ذوي الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمه الخاصة والقيم الوطنية للبلد الذي يعيش فيه الطفل، والحضارات المختلفة عن حضارته؛ والإعداد لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر، بروح من التفاهم والسلم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين جميع الشعوب؛ وتنمية احترام البيئة الطبيعية.

٣ - حقوق العمل

١٣٥ - إن قانون العمل الجديد الذي اعتمدته الجمعية الوطنية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ قانون شامل تقدمي، يدون عددا من المعايير الدولية المتصلة بحقوق العمل. بيد أن تطبيقه يستبعد القطاع العام، بما في ذلك المدرسون، والعمال الصحيون، والشرطة، والعسكريون، والقضاة. أما بالنسبة لعمال المنازل وعمال

السكك الحديدية وشركات الطيران، فلا تنطبق عليهم من القانون الجديد سوى الأحكام المتعلقة بالحقوق النقابية.

١٣٦ - والقانون معقد وتطبيقه يتوقف إلى حد بعيد على ما يقوم به مفتشو العمل. والواقع أن عدد مفتشي العمل قليل وتدريبهم غير كاف وانخفاض أجورهم يجعل من السهل ارتشاؤهم. وقد اشتكى مفتشو المقاطعات أنفسهم من قلة الوسائل المادية لتغطية تكلفة النقل اللازمة لرصد ظروف العمل، وهم يشعرون بانعدام الحماية أمام أرباب العمل الذين يلجأون أحيانا إلى القوة لمنعهم من الدخول إلى أماكن عمل مؤسساتهم.

١٣٧ - والقانون لا ينص على أجر أدنى، فذلك أمر متروك للوزارة وقد يختلف من مقاطعة إلى أخرى. كما أنه لا يحظر الممارسة المنتشرة لرسوم الطلب التي تجبر طالبي العمل على دفع ما يعادل أجر ستة شهور مقابل توظيفهم فقط، دون أن يكون لهم أي ضمان من الفصل المبكر. والقانون لا يحترم أيضا حقوق العمال في الخصوصية إذ ينص على أن بطاقة هوية العمل تبيِّن جميع عمليات التوظيف والفصل، وكذلك المرتب والزيادات فيه.

١٣٨ - والقانون لا ينص على إجازة مرضية أو إجازة للزواج، أو إجازة في حالة الولادة أو الوفاة أو لأي أسباب شخصية أو عائلية أخرى. وأشكال المرض أو الإعاقة المتصلة بالعمل غير محددة. ولا يحدد القانون كنه الأسباب الوجيهة للفصل عن العمل. أما وضع أنظمة محددة للصحة والسلامة، مثل معايير الحصول على ماء الشرب والمرافق الصحية النظيفة والحماية من الحرائق، والغبار والمواد الكيميائية والبيولوجية فهو أمر متروك للأنظمة الوزارية، التي لا توجد حتى الآن.

١٣٩ - ويؤكد المستثمرون الصناعيون أن تكلفة العمال الكمبوديين المنخفضة هي أكثر العوامل جاذبية للاستثمار في كمبوديا. ويعرب الممثل الخاص عن قلقه لأنه ما ينبغي لحرص كمبوديا على تطوير اقتصادها أن يكون على حساب حقوق العمل الأساسية، التي وضِعت ضمانا للكرامة ولتحقيق مستويات معيشة مقبولة للعمال وأسرهم. وكانت عمليات الاضراب والتظاهر التي قام بها العمال مؤخرا نتيجة انتهاكات منتظمة لحقوق العمل الأساسية.

١٤٠ - وتكوين النقابات العمالية والانضمام إليها حق دستوري. ويكفل قانون العمل الجديد، دون تمييز، الحق في تكوين النقابات دون إذن مسبق، ولا ينص إلا على إجراء تسجيل بسيط: على النقابات أن تقدم قوانينها الداخلية، وقائمة بالمسؤولين النقابيين ونسخة من ميثاق النقابة. وتعتبر النقابة قد أسِّست إذا لم تقدم الوزارة ردا سلبيا في غضون شهرين. بيد أن نظاما وضعته وزارة العمل في ٤ نيسان/أبريل بشأن تسجيل النقابات العمالية أضاف اشتراط تقديم جميع المسؤولين في النقابة لشهادات عن حسن السلوك (أي الخلو من السوابق الجنائية) من وزارة العدل.

١٤١ - وقد رفضت وزارة العمل إلى حد الآن الاعتراف بسبع نقابات عمالية مؤهلة وفت بجميع الشروط وفقا للقانون، مثل النقابة الحرة للعمال في مملكة كمبوديا، والنقابة الديمقراطية المستقلة لعمال سام هان، والنقابة العمالية للتنمية الاقتصادية، والنقابة المستقلة الحرة لعمال منغ شيونغ، ونقابة عمال غولد كامينفيكس. بيد أن عدم الاعتراف بالنقابات لم يمنعها من العمل. فقد نجحت نقابات مثل النقابة الحرة لعمال مملكة كمبوديا في تحقيق رفع للأجور وتخفيض ساعات العمل في مفاوضات أجرتها مع أرباب العمل في عدة مصانع.

١٤٢ - ويوصي الممثل الخاص بالاعتراف فورا بجميع النقابات العمالية المؤهلة، وبأن تطبق الحكومة تفتيش العمل وأن تدرس بعناية طلبات النقابات وشواغلها، وأن تعمم على جميع العمال في كمبوديا معلومات واضحة عن قانون العمل، وحقوق العمل، والمفاوضات الجماعية.

١٤٣ - وأفاد مركز صوت المرأة الخميرية، أن المرأة تمثل نسبة تصل إلى ٦٠ في المائة من القوة العاملة الزراعية، و ٧٥ في المائة من القوة العاملة الصناعية (٩٠ في المائة في مصانع الملابس)، و ٨٥ في المائة من العمال التجاريين (بما في ذلك القطاع غير النظامي)، و ٦٠ في المائة من عمال قطاع الخدمات الأخرى، و٣٥ في المائة من عمال القطاع الحكومي. وتزيد نسبة الكمبوديات الأميات على ٨٠ في المائة (بالمقارنة بنسبة ٥٠ - ٦٠ في المائة من الرجال.

١٤٤ - وتقوم المرأة عادة بأدنى الأعمال أجرا، ويعمل العديد منهن في وظيفتين أو أكثر وينتقلن من مكان إلى آخر باختلاف المواسم الزراعية. ومن بين الممارسات التمييزية المنتشرة ضد المرأة: تفضيل انتداب الفتيات الصغار على النساء، والفصل بسبب الحمل، وعدم دفع أجر العاملة عند الولادة، وتخفيض أجر العمل عند رفض العمل الإضافي. وأفادت اليونيسيف أن ٤٢ في المائة من النساء مدينات نقدا أو عينا. والعديد من الكمبوديات المدينات مجبرات على السخرة، بما في ذلك الاسترقاق والبغاء.

١٤٥ - وقانون العمل الجديد ينتهك اتفاقيات حقوق الإنسان، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك الدستور الكمبودي، إذ أنه لا يكفل إلا حماية هزيلة للعاملات. ومن المشاكل في هذا المجال انعدام الحماية من المضايقة الجنسية، واستبعاد خادمات المنازل من تطبيق القانون، وتعليق عقد العمل خلال الولادة، وخفض الأجر في فترة الولادة بنسبة ٥٠ في المائة، وكون المخصصات من الأرز والاستحقاقات الاسكانية توجه في أغلب الأحيان إلى العمال الزراعيين الذكور لا الإناث. ويعتقد الممثل الخاص أنه ينبغي وضع حد لهذه الممارسات وأنه ينبغي للحكومة أن تعمل على توفير برامج محو الأمية وفرص العمل للنساء.

٤ - حقوق الطفل

١٤٦ - أصبحت الممارسات الشبيهة بالاسترقاق، وبغاء الأطفال، والاتجار بهم مشكلة خطيرة في كمبوديا. ففي بنوم بنه وحدها يوجد ما بين ٠٠٠ ١٠ و٠٠٠ ١٥ من البغايا الأطفال. وتتراوح سن ٣١ في المائة من جميع البغايا الإناث بين ١٢ و ١٧ سنة. و ٥٠ في المائة من الفتيات اللائي أدخلن قسرا إلى ميدان البغاء باعهن أفراد من أسرهن. والعديد من هؤلاء البغايا، ومن خادمات المنازل، هم من أسر ريفية اجتذبتهم أموال السماسرة ووعودهم بأعمال شريفة جيدة الأجر.

١٤٧ - والتقى الممثل الخاص في زيارته الرابعة بلجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الطفل وبمنظمتين غير حكوميتين نشيطتين في مجال الاستغلال الجنسي. والتقى أيضا بأطفال تعرضوا للاستغلال الجنسي.

١٤٨ - ويرحب الممثل الخاص بالمبادرات التي اتخذتها لجنة الجمعية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وتلقي الشكاوى المتعلقة بمشكلة الاستغلال الجنسي والاتجار في كمبوديا. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ طلبت اللجنة من وزير العدل أن يقدم تقريرا عن تنفيذ القانون المتعلق بقمع اختطاف الأشخاص والاتجار بهم وبيعهم واستغلالهم، الذي اعتمد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، والذي ينص على توقيع عقوبات جنائية على كل من تثبت مسؤوليته في شراء أو بيع أو اختطاف أي شخص. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٧، أصدرت اللجنة تقريرا عن مشكلة الاستغلال الجنسي والاتجار بهم في كمبوديا استنادا إلى معلومات مستقاة من السلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والبغايا في جميع مقاطعات البلد.

١٤٩ - ويذكر التقرير أن ما لا يقل عن ١١٠ من المشتبه فيهم اعتُقلوا، في الفترة من ١٩٩٣ إلى كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وأن السلطات أصدرت أحكاما على ٥٦ شخصا لجرائم تتصل بالاتجار. وقد استُند إلى ثلاثة قوانين مختلفة: المادة ٤٨ من القانون الجنائي الانتقالي لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، والمادة ٢ من قانون كمبوديا المناهض للارهاب، والقانون الجديد المتعلق بالاتجار. ويفيد تقرير أصدرته وزارة العدل مؤخرا أنه في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ إلى كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ تلقت المحاكم في أنحاء البلد ٤٣ قضية اتجار، بلغ مجموع ضحاياها ٦١. وقد بُت في ١٠ من هذه القضايا.

١٥٠ - ويلاحظ الممثل الخاص أيضا أنه منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، اعتقل أجنبيان فيما يتصل بالاعتداء الجنسي على القاصرين. وقد صدر الحكم على أحد هذين الأجنبيين وقت كتابة هذا التقرير.

١٥١ - وأجرى الممثل الخاص أيضا عدة مناقشات مع منظمات غير حكومية محلية تعمل في مجال حماية الفتيات الصغيرات من البغاء. وأعرب ممثلو المنظمات غير الحكومية عن الرأي القائل بأن التعاون مع الشرطة في بنوم بنه قد تحسن، لا سيما منذ تنظيم حلقة دراسية لتدريب رؤساء الشرطة ونوابهم في جميع دوائر بنوم بنه. وقامت الشرطة المحلية بالتعاون مع الشرطة الدولية (انتربول) في كمبوديا والمنظمات

غير الحكومية المحلية بعدة عمليات إنقاذ. وتقوم الشرطة على نحو متزايد، وبناء على مبادرة منها، بتوجيه البغايا الشابات إلى مآوى المنظمات غير الحكومية. وعند زيارة الممثل الخاص، كانت ٥٢ من البغايا الشابات موجودات في تلك المآوى، جاء نصفهن تقريبا بمساعدة الشرطة.

١٥٢ - ومع ذلك لا تزال الملاحقة القضائية والإدانة نادرة. فالشرطة والمحاكم قليلة الخبرة في استجواب الأطفال وجمع الأدلة. وفي كثير من الحالات، لم ترفع دعاوى بسبب عدم تقديم الأبوين شكوى. وعندما يدان أشخاص، فإن الجزاءات تكون عموما طفيفة فلا تشكل رادعا. ويعتبر الممثل الخاص أن ما تواجهه النساء والفتيات اللائي وقعن في شراك البغاء من صعوبة في الحصول على حماية قانونية وإنصاف يمثل انتهاكا جسيما لحقوق المرأة. وينبغي معالجة هذه المسألة على سبيل الاستعجال في إطار برنامج حكومي شامل، ينبغي أن يتضمن، فيما يتضمن، معالجة ارتفاع معدل التسرب من التعليم بين الفتيات ونقص تمثيل النساء في المستويات العليا في الهيئات الحكومية. وسيواصل الممثل الخاص رصد الحالة وإثارة هذه الشواغل في زياراته القادمة.

١٥٣ - ومما يشغل بال الممثل الخاص استمرار وسرعة انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في كمبوديا، لا سيما عن طريق البغاء. وفي أحد مراكز التأهيل، تبلغ نسبة الفتيات المصابات بهذا الفيروس ما لا يقل عن ١٠ في المائة.

١٥٤ - وفيما يتصل بالاتجار، فإن المعلومات ليست متاحة حتى الآن بالقدر الكافي. وتشتكي المنظمات غير الحكومية من صعوبة التعاون مع السلطات الفييتنامية فيما يتعلق بكل من الوقاية والإعادة إلى الوطن. وليس بحوزة معظم الأطفال الفييتناميين الذين جلبهم الاتجار إلى كمبوديا أية أوراق هوية. ووردت مؤخرا تقارير عن الاتجار بالمتسولين الأطفال وجلبهم إلى تايلند.

١٥٥ - وأحيط الممثل الخاص علما أيضا بأنه في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧، قدم مكتبا المنظمة الدولية للهجرة في تايلند وكمبوديا بمساعدة المنظمات غير الحكومية، والسلطات المعنية بالهجرة في تايلند وكمبوديا، وسفارة كمبوديا في بانكوك، المساعدة إلى ٦٧ امرأة وطفل للعودة إلى كمبوديا. وكانوا محتجزين في مركز احتجاز المهاجرين في بانكوك بوصفهم مهاجرين غير شرعيين.

١٥٦ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٧ اعتمدت وزارة الداخلية مرسوما ينشئ لجنة وطنية لحقوق الطفل وحمايته من الاستغلال، كمتابعة للمؤتمر العالمي المعني بالاستغلال التجاري الجنسي المعقود في استكهولم في عام ١٩٩٦. وستعمم اللجنة، وفقا لولايتها، على السلطات المعنية بما فيها الشرطة الوطنية والجمهور عموما معلومات عن حماية حقوق الطفل وغيرها من المبادئ ذات الصلة بحماية الأطفال. وستتعاون أيضا مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية في مجال التثقيف التدريبي بحقوق الطفل وقمع جميع أنواع الجرائم المقترفة في حق الأطفال وأسرهم. كما ستتخذ اللجنة تدابير لتنفيذ القوانين وغيرها من الأنظمة

المتعلقة بحماية الأطفال من الاستغلال ومن الاتجار بهم وذلك بالتعاون مع الإدارات ذات الصلة وتلقي الشكاوى وتقديمها، وإجراء التحقيقات وتقديم المجرمين بسرعة إلى السلطات المختصة ذات الصلة.

١٥٧ - ويرحب الممثل الخاص بهذه المبادرة ويعرب عن أمله في أن تحسن التنسيق بين مختلف الوزارات والمجلس الوطني الكمبودي للأطفال فيما يتصل بمسائل حقوق الطفل.

١٥٨ - وإلى جانب مركز تأهيل الشباب في بنوم بنه، وهو مركز يستعمل لاحتجاز وتأهيل أطفال الشوارع، والأطفال الذين أنقِذوا من المواخير، والجانحين، وأساسا الأحداث الذين لم تصدر بشأنهم أحكام ولم يقدموا أبدا إلى المحاكم، لا توجد مراكز احتجاز منفصلة للأحداث. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٧، نشر مكتب المساعدة القانونية في كمبوديا، وهي منظمة محلية غير حكومية تقدم المشورة القانونية مجانا، تقريرا ممتازا عن الأطفال المحتجزين في السجون الكمبودية. ويوجد في كل سجن من سجون المقاطعات تقريبا طفل أو أكثر قيد الاحتجاز، لا يفصله شيء عن مجرمين كبار وغالبا ما يكونون أكثر خطورة. ولا تبذل أية جهود للاهتمام بهم اهتماما خاصا أو تثقيفهم.

١٥٩ - ومن الحالات الشائعة في السجون الكمبودية نشأة الطفل في السجن مع أمه السجينة. ولا تؤخذ السجينات الحوامل إلى المستشفى إلا ساعات قبل الوضع وعليهن العودة إلى السجن بعد أيام قليلة. وقلما يكون للسجينات حارسات.

١٦٠ - ويوصي الممثل الخاص بإنشاء مراكز منفصلة لأطفال الشوارع، والأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي، والأحداث الجانحين. وينبغي للأحداث الجانحين أن يمروا أيضا بالنظام القضائي بدلا من أن تلتقطهم الشرطة ضبط عشواء وتحولهم إلى مركز تأهيل الشباب. وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى السجينات الحوامل ولا ينبغي أن يسمح بنشأة طفل في السجن إلا إذا لم يكن لأمه السجينة أي سند عائلي.

١٦١ - وأثار الممثل الخاص أيضا مسألة عمل الأطفال الذي ينطوي على خطورة. ورحب بإدراج حكم في قانون العمل الجديد يحمي الأطفال من الاستغلال في العمل. ويحدد قانون العمل الجديد سن ١٥ سنا دنيا للقبول في العمل. وأدنى سن يسمح فيها بالقيام بعمل ينطوي بطبعه على مخاطر لصحة المراهق أو سلامته هي ١٨ سنة. ويمكن توظيف الأطفال بين سن ١٢ و ١٥ بشرط ألا ينطوي على مخاطر وألا يؤثر على دراستهم أو اشتراكهم في التدريب المهني. بيد أن القانون لا ينص على عدد أقصى لساعات العمل في الأسبوع.

١٦٢ - وأفاد تقرير نشره البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال التابع لمنظمة العمل الدولية في نيسان/أبريل ١٩٩٧، بعنوان "عمل الأطفال في كمبوديا: نظرة عامة"، استنادا إلى نتائج دراسة استقصائية اجتماعية - اقتصادية أجراها في عام ١٩٩٦ المعهد الوطني للإحصاء التابع لوزارة التخطيط، أن إنفاذ التشريعات ذات الصلة بعمل الأطفال في كمبوديا يمثل مشكلة. وإلى حد الآن لم يحاكَم أي رب عمل

لانتهاكه الأنظمة القائمة المتعلقة بعمل الأطفال. وتشكو إدارة تفتيش العمل من قلة الموظفين وهي تواجه مشاكل سوقية حادة. ومن الواضح أن المفتشين لا يفهمون أبعاد المشكلة ولا يدركونها بشكل كامل وهو أمر بحاجة إلى علاج.

١٦٣ - ويبلغ عدد الأطفال العاملين في الفئة العمرية من ٥ إلى ١٧ سنة ٦١٦ ٠٢٣ طفلا، أي حوالي ١٥,٩ في المائة من جميع الأطفال في هذه الفئة العمرية. وبالنسبة للفئة العمرية من ١٠ إلى ١٤ سنة ترتفع النسبة أحيانا إلى ١٦ في المائة. ويوجد معظم الأطفال العاملين في المناطق الريفية (٩٠,٦ في المائة) وبيَّنت الدراسة الاستقصائية التي أجرتها منظمة العمل الدولية أن هناك تباينا كبيرا بين المقاطعات فيما يتعلق بانتشار عمل الأطفال. ويستوعب القطاع الزراعي حوالي ٩٠ في المائة من الأطفال العاملين الذين يتراوح عمرهم بين ٦ و١٤ سنة، في كمبوديا ككل، معظمهم يقومون بأعمال أسرية دون أجر.

١٦٤ - ومن المشاكل الأخرى التي تتطلب اهتمام السلطات الكمبودية ظاهرة الأطفال الجنود. ورغم أن هذه المشكلة أثيرت من قبل فيما يتصل بقوات الخمير الحمر، فمن الواضح أن مختلف الوحدات العسكرية التابعة للحكومة استعملت الأطفال، لا سيما لنقل الذخيرة.

١٦٥ - ويشتغل ٣٩,٣ في المائة من جميع الأطفال العاملين بين سن ٥ و ١٧ أكثر من ٤٠ ساعة في الأسبوع؛ ويشتغل ٤٠,٥ في المائة منهم ما بين ٢٠ و ٣٩ ساعة؛ و ٢٠,٢ في المائة منهم أقل من ٢٠ ساعة. ويشتغل ٦٧,٩ في المائة من الأطفال العاملين على أساس مؤقت؛ أي حسب المواسم، وخلال العطلات الدراسية أو من حين إلى آخر. وغالبا ما يقدمون المساعدة إلى الأبوين أو الأقارب، وكثيرا ما يعملون أيضا في المنزل، وتبلغ نسبة الصبيان ٣٨,٩ في المائة ونسبة الفتيات ٤٦,٤ في المائة، ولا يتلقى ٨٠ في المائة من الأطفال أي أجر. ويشتغل ٨٣ في المائة من الأطفال العاملين، الذين يتراوح عمرهم بين ٥ و١٤ سنة، لتكملة دخل الأسرة أو مساعدة الأبوين على دفع ديونهما، ويعمل ٤ في المائة فقط لاكتساب الخبرة أو التدرب.

١٦٦ - ويشير تقرير برنامج منظمة العمل الدولية الى أن الفتيات يمثلن حاليا مجموعة ضعيفة في المجتمع الكمبودي. والنسبة المئوية من الأطفال العاملين في جميع الفئات العمرية أعلى بين الإناث منها بين الذكور، في المناطق الريفية والحضرية على السواء. وفرصتهم للحصول على التعليم الابتدائي أقل، وأقل منها فرصتهم للحصول على التعليم الثانوي.

١٦٧ - وتشير البيانات المتاحة أيضا الى أن العديد من الأطفال العاملين في كمبوديا معرضون لمخاطر صحية وأمنية كبيرة. وتشمل المهن الخطرة التي يقوم بها الأطفال في كمبوديا مهن عمال البناء، والخدم في المنازل، والحمالين، وسائقي العربات، والبائعين في الشوارع، وعمال المزارع، والعاملين في حقول الملح، وقاطعي الحجارة، وعمال المصانع، وعمال تجهيز الأسماك. وأفادت الدراسة الاستقصائية التي أجرتها منظمة العمل الدولية أن أكثر من نصف الأطفال العاملين ينتظمون في الدراسة. وتفيد التقديرات أن ما لا يقل

عن ٠٠٠ ٦ طفل يعملون في شوارع بنوم بنه وحدها. ويأتي معظم أطفال الشوارع من المقاطعات وهم لا يزالون على صلة بأسرهم.

١٦٨ - ومن العوامل التي تشجع على وجود عرض العمال الأطفال الفقر وكثرة عدد الأسر التي ترأسها أنثى وحيدة (حوالي ٢٠ في المائة)، وكبر حجم الأسرة، وتدني جودة التعليم وصعوبة الوصول إليه. وهناك أيضا طلب على اليد العاملة القليلة المهارة والرخيصة والمطيعة، فالأطفال أقل إدراكا لحقوقهم وأقل تكلفة وأكثر استعدادا لتلقي الأوامر وأداء العمل الرتيب دون تذمر، إضافة إلى أنهم أيسر استغلالا. ومع تنامي الاقتصاد الكمبودي، وما يحدثه من هجرة الأطفال من المناطق الريفية إلى المدن، فإن من المرجح أن تتفاقم هذه المشكلة.

١٦٩ - ويرحب الممثل الخاص بتوقيع مذكرة تفاهم بين منظمة العمل الدولية وحكومة كمبوديا في أيار/مايو ١٩٩٧ لإضفاء الصبغة الرسمية على جوانب التعاون في مجال عمل الأطفال. ومن المتوقع أن توضع في مرحلة لاحقة الصيغة النهائية لإطار عمل وطني مناهض لعمل الأطفال المنطوي على خطورة في كمبوديا. ويوصي الممثل الخاص الحكومة بأن تصدق أيضا على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨، التي ترمي إلى حماية الأطفال من الاستغلال في العمل.

١٧٠ - ويناقش المجلس الوطني الكمبودي للأطفال حاليا إنشاء لجنة فرعية معنية بعمل الأطفال. ولا يزال إنفاذ إدارة تفتيش العمل للتشريعات ذات الصلة المتعلقة بعمل الأطفال يمثل مشكلة، وحتى الآن لم يحدث أن حكمت محكمة على أحد أرباب العمل لانتهاك أنظمة عمل الأطفال. وهناك نقص واضح في إدراك المشكلة وفهمها من طرف مفتشي العمل، وكذلك من جانب الشرطة، إضافة إلى أن النظام القانوني ضعيف جدا وأن وجود العديد من الثغرات في القانون الحالي يزيد من خطورة الوضع.

١٧١ - ويوصي الممثل الخاص بالقيام بكل ما يمكن القيام به لإنقاذ الأطفال من أكثر الأعمال خطورة، أو على الأقل، القيام فورا بإزالة العوامل التي تجعل عملهم خطرا. وينبغي للحكومة أن تجمع معلومات تفصيلية عن عمل الأطفال والمخاطر التي يتعرضون إليها. وينبغي للحكومة أن تتخذ جميع التدابير الممكنة للوقاية من الحالات التي تدفع الأطفال الصغار إلى العمل، وأن تكفل حصولهم على التعليم الابتدائي على الأقل، لا سيما الأطفال في الأماكن النائية جدا.

١٧٢ - وينبغي للحكومة أن تحدد الأولويات والتدابير الكفيلة بوضع حد فوري لأكثر أشكال عمل الأطفال مشقة. ويجب اتخاذ تدابير وقائية تمنع تدهور الحالة الراهنة. وينبغي إكمال التشريعات الحالية، وتعزيز القدرة على التفتيش على العمل ومراقبته لكفالة حماية الأطفال من جميع أشكال الاستغلال. وضمانا لتحقيق تقدم في التصدي لهذه المشاكل الخطيرة على نحو واف بالغرض، يوصي الممثل الخاص، بأن تتعاون الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات الصلة تعاونا وثيقا مع منظمات العمال وأرباب العمل، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية، مثل منظمة العمل الدولية واليونيسيف.

هاء - التطورات الأخرى

١ - الألغام الأرضية

١٧٣ - لا تزال ملايين الألغام الأرضية قابعة كقنابل موقوتة في مزارع الأرز في كمبوديا وفي حقولها وغاباتها وجبالها وبحيراتها وأنهارها. وهي تقتل وتصيب آلاف الكمبوديين كل عام بشكل عشوائي تماما. والألغام الأرضية والذخائر التي لم تنفجر تجعل أيضا مساحات كبيرة من الأرض غير قابلة للزراعة أو التنمية، فتعطل بشدة تنمية البلد الاقتصادية. ويجب وضع حد فوري لاستعمالها من أي طرف كان.

١٧٤ - وقد أيد الملك سيهانوك وجميع كبار السياسيين في كمبوديا فرض حظر وطني على استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتخزينها وصناعتها. ويرحب الممثل الخاص بهذه البيانات ويثني بشدة على جهود الملك والحكومة للقضاء على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ويرحب أيضا بالجهود المبذولة حاليا لإصدار حظر تشريعي في هذا المجال، ويشجع بحرارة تلك الجهود.

١٧٥ - وقد قُدم مشروع القانون الذي يحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد إلى مجلس الوزراء ليوافق عليه ثم يحيله إلى الجمعية الوطنية. ويرحب الممثل الخاص بنظر وزارة الدفاع بجدية في هذا الموضوع وبالتعليقات على مشروع القانون التي تلقاها في حزيران/يونيه ١٩٩٧. بيد أن القلق لا يزال يساوره لبطء إجراءات النظر في مشروع القانون. وينبغي أن يكون اعتماد هذا القانون وتنفيذه من أولويات الحكومة والجمعية الوطنية لكفالة عدم زرع أية ألغام أرضية في المستقبل في كمبوديا. وبدلا من مجرد محاولة إزالة الألغام القديمة بنفس السرعة التي تزرع بها ألغام جديدة، فإن الموافقة على هذا القانون وتنفيذه سيسمحان بالشروع في إحراز تقدم كبير نحو هدف إزالة الألغام من جميع أراضي كمبوديا. وسيعزز اعتماد هذا القانون هدف السياسة الخارجية الذي أعلنت عنه الحكومة والمتمثل في مكافحة صناعة الألغام وتصديرها واستخدامها. وسييسر اعتماد هذا القانون أيضا تعبئة المزيد من الأموال من المجتمع الدولي للقيام بالمهمة الهائلة والمكلفة، مهمة إزالة الألغام.

٢ - التقارير المقدمة إلى اللجان التعاهدية

١٧٦ - بذلت حكومة كمبوديا جهودا كبيرة للوفاء بالتزاماتها بتقديم التقارير فيما يتصل بالاتفاقيات الدولية الرئيسية الست المتعلقة بحقوق الإنسان التي صدقت عليها كمبوديا. وقد أنشئت لجنة مشتركة بين الوزارات داخل وزارة العدل بغرض صياغة التقارير. وفي ٤ شباط/فبراير ١٩٦٧، قُدم التقرير عن تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري إلى الأمم المتحدة. بيد أن التقرير المتعلق باتفاقية حقوق الطفل لم يقدم، مثلما سبق أن أشار رئيسا الوزراء. والحالة هي نفسها فيما يتعلق بالتقرير عن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وهذا التأخر أمر يؤسف له لأن موعد تقديم التقريرين قد فات منذ وقت طويل.

١٧٧ - وصيغ أيضا التقرير بشأن اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من أشكال العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وأحيل إلى اللجنة المشتركة بين الوزارات. بيد أنه لم تـُتخذ أية خطوة أخرى لوضع هذا التقرير في صيغته النهائية والموافقة عليه، منذ أوائل تموز/يوليه ١٩٩٧. كما أنه لم تتواصل المناقشة بشأن كيفية تقديم تقرير عن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٧٨ - ويعرب الممثل الخاص عن أمله في أن يتواصل على سبيل الاستعجال هذا العمل الهام المتمثل في تحليل تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويقترح تقديم مساعدة تقنية إضافية لتيسير هذا الجهد. بيد أنه من المهم أن تعطي الحكومة نفسها أولوية إلى هذه العملية.

واو - تنفيذ التوصيات السابقة والجديدة

١٧٩ - أعربت الجمعية العامة في القرار ٩٨/٥١ عن قلقها بسبب المشكلة الخطيرة المتمثلة في الإفلات من العقوبة في كمبوديا، لا سيما فيما يتعلق بالأعمال غير المشروعة التي يقوم بها العسكريون والشرطة. وليس بإمكان الممثل الخاص، مع الأسف، أن يعلن عن حدوث تقدم كبير في هذا المجال. وتقوم وزارة العدل ببذل جهود لتحسين أداء النظام القضائي. وكان تعاون الأمم المتحدة والتعاون الثنائي، لا سيما مع استراليا واليابان بنـّاء. بيد أن قلة عدد الموظفين ومحدودية الموارد المادية جعلت التطور بطيئا. ولم تحقق المحاكم حتى الآن استقلالها عن السلطات السياسية، وسلـّط عليها ضباط الجيش في عدة حالات ضغوطا لا يمكن احتمالها. والقانون الذي يعوق اعتقال الموظفين المدنيين وملاحقتهم قضائيا دون إذن صريح من رؤسائهم لا يزال قائما.

١٨٠ - ولا تزال الجرائم الجسيمة، بما في ذلك القتل، التي لها مدلول سياسي، تترك دون حل. مثلا، لم يـُعتقل ولم يقدم إلى المحاكمة أحد في مقتل أربعة صحفيين ومحاولة اغتيال آخرين عديدين في السنوات الأخيرة. وأنشئت لجنة بعد حدوث هجوم بقنبلة يدوية على تجمـُّع نظمه حزب الأمة الخميري في أواخر آذار/ مارس ١٩٩٧. ومع ذلك، لم يقدم أي تقرير عن المسألة ولم يتخذ أي إجراء قانوني بشأنها بعد أكثر من ستة أشهر. وهذا النمط من الإفلات من العقوبة في القضايا الجنائية ذات الدوافع السياسية يقوض الآمال المعقودة على المناقشة السياسية ويمثل مشكلة صعبة فيما يتصل بتنظيم انتخابات نزيهة حقا.

١٨١ - ورحبت الجمعية العامة بالتعليقات التي أبداها رئيسا الوزراء على التقرير السابق للممثل الخاص (A/51/453/Add.1) والتي ذكرا فيها أن الحكومة ستعمل على أن يبقى أفراد القوات المسلحة على الحياد خلال الحملة الانتخابية، وأن الاقتراع سيكون سريا وستوجه الدعوة إلى مراقبين محليين ودوليين. واتخذت منذ ذلك الوقت خطوات للوفاء بتلك الوعود في الأعمال التحضيرية للانتخابات. ويبدو أيضا أنه ستـُطلب مساعدة المنظمات غير الحكومية في مجالي تثقيف الناخب ورصد الانتخابات. بيد أن هناك مجالا آخر أشارت إليه الجمعية العامة، وهو كفالة الانصاف في وصول الأحزاب السياسية إلى وسائط الإعلام، لم ينفـَّذ

كما ينبغي. فقد تفاقمت الحالة منذ تموز/يوليه ١٩٩٧، لا سيما فيما يتصل بالوصول إلى الإذاعة والتليفزيون. وهذا يثير تساؤلات جدية حول إمكانية تنظيم انتخابات نزيهة في هذه الظروف.

١٨٢ - وكان تحسين ظروف الاحتجاز في السجون من التوصيات التي قدمتها الجمعية العامة. وقد أثار الممثل الخاص مرارا هذه النقطة مع وزيري الداخلية ورئيسي الوزراء. وسُمح للحالة بالتدهور عندما ساءت حالة الميزانية. فقد وردت أنباء عن تفشي الأمراض وحدوث مجاعة. وزاد انتشار الفساد من حدة المشاكل، وليس من قبيل المبالغة الحديث عن وجود أزمة حادة في إدارة السجون.

١٨٣ - وقد اتخذت خطوات لمكافحة بغاء الأطفال، بما في ذلك اعتقال أجانب قيل إنهم اعتدوا جنسيا على قُصَّر. بيد أن ثمة حاجة إلى إجراءات أشد وأكثر انتظاما على النحو المبيَّن في هذا التقرير. وهذا من المجالات الأخرى التي يمكن أن يكون فيها التعاون الدولي، عن طريق اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية وغيرهما، فعالا.

١٨٤ - وأمكن للممثل الخاص، مثلما أمكن لممثلين آخرين تابعين للأمم المتحدة، الوصول إلى كبار ممثلي الحكومة. وكانت المناقشات عموما صريحة وبنّاءة. بيد أنه كثيرا ما بقيت الاتفاقات دون تنفيذ من جانب الإدارة. وحدث عدة مرات أن مذكرات قُدمت للحصول على تعليق و/أو لاتخاذ إجراء، ولم تحصل على مجرد رد، حتى حين كانت تتناول مسائل ملحة تتعلق بالتعذيب مثلا.

١٨٥ - ولعل من أسباب أوجه القصور هذه قيود الميزانية وغيرها من نتائج الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها كمبوديا. وهناك سبب آخر يتمثل في قلة المهنيين المثقفين داخل الإدارة وخارجها. بيد أن هناك تفسيرا آخر يبدو متصلا بصنع القرار السياسي والعجز عن الجمع بين الكفاءة والحلول الوسط،

١٨٦ - ومن الأمثلة على ذلك المناقشة بشأن دعوة المجلس الأعلى للقضاء إلى الانعقاد. فدور هذه الهيئة لا غنى عنه في إصلاح النظام القضائي والإشراف عليه وفي إنشاء المجلس الدستوري. وقد اقترح الممثل الخاص مرارا دعوته إلى الانعقاد. بيد أن جانب حزب الجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة ومتعاونة في الحكومة عطّل ذلك الإجراء بحجة أنه يزيد من اختلال التوازن السياسي في النظام القضائي؛ وأشار إلى أنه من الواضح أن جميع القضاة والمدعون العامون ينتمون حاليا عمليا إلى حزب الشعب الكمبودي. أما حجة حزب الشعب الكمبودي فكانت أن تعيين قضاة تابعين لحزب الجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة ومتعاونة سيجعل تلك الوظائف سياسية. وكانت هناك حلول أخرى للخروج من المأزق، وتعزز أيضا استقلالية نظام القضاء، ولكن الحزبين السياسيين عجزا عن التوصل إليها.

١٨٧ - وأسهمت التوترات السياسية التي برغم أنها قديمة العهد بدأت تنمو في ربيع ١٩٩٦، في قلة اتساق الإجراءات الحكومية. وبدا واضحا في الوقت نفسه أن المواجهة بين القطبين السياسيين قبل تموز/

يوليه ١٩٩٧ أسهمت في قيام نوع من التوازن أتاح إجراء مناقشة حرة، في وسائط الإعلام على الأقل. وتتمثل المهمة المطلوبة في المستقبل في القيام بمحاولة أخرى لتهيئة مناخ من التعددية الحقيقية يتسم بالتسامح والاحترام المتبادل بين الممثلين السياسيين. وهذا التغير يتطلب استعدادا للسعي إلى التفاهم وقبول الحلول الوسط لما فيه مصلحة جميع الكمبوديين.

زاي - ملاحظات ختامية

١٨٨ - واصل الممثل الخاص، تمشيا مع ولايته، الاتصال بكمبوديا حكومة وشعبا. وخلال كل زيارة من زياراته الثلاث التي أداها مؤخرا، التقى الممثل الخاص بالزعماء في الحكومة وتراسل معهم في الفترات الفاصلة بين الزيارات. وجرت الاتصالات بروح بنّاءة. وقد سعى إلى البقاء على اتصال بالمنظمات غير الحكومية، لا سيما العاملة في مجال حقوق الإنسان، وحقوق الطفل، وإزالة الألغام، وغيرها من القضايا الإنمائية. وأجرى أيضا مناقشات مع النقابات العمالية والأحزاب السياسية خارج الحكومة.

١٨٩ - وللوفاء بمهمته الثانية المتمثلة في توجيه وتنسيق وجود الأمم المتحدة في كمبوديا فيما يتصل بحقوق الإنسان، ظل الممثل الخاص على اتصال بمكتب كمبوديا التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وعقد خلال زياراته في كمبوديا اجتماعات مع الممثل الخاص للأمين العام لكمبوديا ومع ممثلي مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونيسيف ومنظمة العمل الدولية واليونسكو. وبقي أيضا على اتصال وثيق مع المفوض السامي لحقوق الإنسان في جنيف ومع إدارة الشؤون السياسية في مقر الأمم المتحدة للإسهام في تنسيق نهج الأمم المتحدة في تنمية كمبوديا.

١٩٠ - وتتمثل مهمة الممثل الخاص الثالثة في مساعدة الحكومة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وهذا التقرير جزء من تلك المهمة. وجميع المشتركين في هذه العملية يدركون أن من مهام الممثل الخاص الهامة مساعدة الحكومة على تحديد المشاكل الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان وتقييم الصعوبات والتقدم المحرز في محاولات معالجتها. وشفافية هذا النهج تيسر إجراء مناقشة في كمبوديا بشأن هذه المسألة وتساعد المنظمات الدولية المكلفة بالتعاون مع كمبوديا. ويسعى الممثل الخاص إلى التأثير على العناصر الفاعلة ذات الصلة داخل المجتمع الدولي، الحكومية منها وغير الحكومية، وتعزيز التطورات التي تحدث في كمبوديا في اتجاه تعزيز الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

١٩١ - ورغم أن النيّة بناءة، فإن من طبيعة التقارير مثل هذا التقرير أن تركّز على الجوانب النقدية والسلبية. ولذلك يجب التشديد على أن الممثل الخاص وجد قدرا كبيرا من الاستعداد الطيب لدى العديد من الأشخاص، داخل الحكومة وفي أوساط القضاء، وكذا في القطاع غير الحكومي الذين يقومون بعمل بطولي لتحسين حالة حقوق الإنسان في كمبوديا. إنهم يسهمون في إحراز تقدم حقيقي في هذا المجال.

ثالثا - دور مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مساعدة حكومة كمبوديا وشعبها في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

١٩٢ - واصل مكتب كمبوديا التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في الفترة قيد الاستعراض، جهوده لمساعدة حكومة كمبوديا وشعبها في تحقيق الانتقال إلى الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

١٩٣ - وتظل ولاية مكتب كمبوديا تتمثل فيما يلي: (أ) إدارة تنفيذ المساعدة التعليمية والتقنية وبرامج الخدمات الاستشارية، وكفالة استمرارها؛ (ب) مساعدة حكومة كمبوديا المشكّلة بعد الانتخابات، بناء على طلبها، في الوفاء بالتزاماتها بموجب صكوك حقوق الإنسان التي انضمت إليها مؤخرا، بما في ذلك إعداد التقارير التي تُقدم إلى لجان الرصد ذات الصلة؛ (ج) تقديم الدعم إلى الجماعات العاملة بإخلاص في مجال حقوق الإنسان في كمبوديا؛ (د) الإسهام في إنشاء و/أو تعزيز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ (هـ) الاستمرار في المساعدة على صياغة وتطبيق التشريعات الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ (و) الاستمرار في المساعدة على تدريب المسؤولين على إقامة العدل؛ (ز) مساعدة الممثل الخاص على الوفاء بمهامه.

١٩٤ - وتوجد معلومات أكثر تفصيلا عن عمل مكتب كمبوديا في تقارير الأمين العام إلى لجنة حقوق الإنسان الذي يغطي الفترات تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ - كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ (E/CN.4/1994/73)؛ وتموز/يوليه - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (E/CN.4/1995/89)؛ وتموز/يوليه إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (E/CN.4/1996/92)؛ وتموز/يوليه إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (E/CN.4/1997/84). كما أدرجت معلومات عن أعمال مكتب كمبوديا في تقارير إلى الجمعية العامة تغطي الفترات شباط/فبراير - تموز/يوليه ١٩٩٤ (A/49/635/Add.1)؛ وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ إلى تموز/يوليه ١٩٩٥ (A/50/681/Add.1 و Add.1/Corr.1)؛ وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ - تموز/يوليه ١٩٩٦ (A/51/552). وسيوضع تقرير أكثر تفصيلا عن عمل مكتب كمبوديا في عام ١٩٩٧ لتقديمه إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الرابعة والخمسين في عام ١٩٩٨.

١٩٥ - وواصل مكتب كمبوديا تقديم المساعدة إلى بعثات الممثل الخاص وتنسيق عمليات الرصد والتحقيق في مشاكل حقوق الإنسان في كمبوديا. ويواصل المكتب ترجمة تقارير وقرارات الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان المتعلقة بحقوق الإنسان في كمبوديا إلى اللغة الخميرية، وتعميم تلك النصوص باللغة الخميرية تعميما واسع النطاق على المسؤولين الحكوميين والصحافة الناطقة باللغة الخميرية وعلى المنظمات غير الحكومية وغيرها.

١٩٦ - وقدم المكتب مساعدة تقنية إلى الحكومة في إعداد مشاريع أساسية للقوانين أو التعليق على مشاريع النصوص التي تعدها إحدى الوزارات. وعندما يصل مشروع النص إلى الجمعية الوطنية، يحاط أعضاء البرلمان علما بالشواغل، وعندما يُعتمد القانون ويصدر، يقوم المكتب برصد تطبيقه.

١٩٧ - ومن كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، انصب اهتمام المكتب على الوثائق القانونية التالية: قانون المخدرات، قانون العمل، قوانين الانتخابات المحلية والوطنية، قانون المنظمات غير الحكومية، قانون الأحزاب السياسية، قانون المجلس الدستوري، قانون المجلس الأعلى للقضاء، قانون حظر الألغام المضادة للأفراد، النظام الأساسي العسكري المشترك، قانون الأمن الوطني، مرسوم فرعي متعلق بالصحافة، قانون المعوقين، وقانون أنظمة السجن.

١٩٨ - ومنذ نيسان/أبريل ١٩٩٧، يقدم خبير استشاري انتدبه مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان المساعدة إلى وزارة العدل في وضع مشروع كامل لإجراءات جنائية وقانون جنائي. وواصل برنامج المشرفين القضائيين أنشطته ووسعها. وقدم محامون أجانب ذوو خبرة انتُدبوا من المنطقة ويعملون داخل إحدى المحاكم المشورة والتدريب يوميا إلى القضاة والمحامين في مجال تناول القضايا.

١٩٩ - ويرصد المكتب بعناية، من خلال المكاتب الفرعية في المقاطعات وبالتعاون مع المنظمات الكمبودية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان الأحوال في السجون الكمبودية، ويتدخل عند حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان وفي حالات الطوارئ الغذائية.

٢٠٠ - وبمساعدة مالية من وكالة المعونة الاسترالية، أصدر المكتب تجميعا لـ ١ ٠٠٠ صفحة من الوثائق المتعلقة بالقوانين السارية حاليا في كمبوديا، لا سيما فيما يتعلق بإقامة العدل. وسيكون هذا المجلد، وهو باللغة الخميرية، مصدر معلومات لا غنى عنه للقضاة والمحامين والشرطة في عملهم اليومي.

٢٠١ - وواصل المكتب التعاون مع لجنة الجمعية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وتلقي الشكاوى، كما واصل تقديم الدعم لها.

٢٠٢ - وفي مجال التثقيف والتدريب، وضع المكتب مناهج دراسية لحقوق الإنسان، ونظم وقدم حلقات عمل، وقدم الدعم والمعونة إلى المؤسسات الحكومية والمنظمات الكمبودية غير الحكومية في القيام بمشاريع التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان. وشدد المكتب على عدد من البرامج، منها ما يلي: برنامج التوعية بحقوق الإنسان الموجه إلى القوات الملكية الكمبودية المسلحة؛ برنامج التوعية بحقوق الإنسان وبالقانون الموجـّه إلى قوات الدرك؛ تدريب المسؤولين عن السجون والمتدربين على المحاماة والكهنة البوذيين على المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان؛ التدريب على المسائل المتعلقة بحقوق الأقليات؛ التدريب على المسائل المتعلقة بحقوق المستوطنين بشكل غير قانوني؛ التدريب على المسائل المتعلقة بالتمييز ضد المصابين بمتلازمة نقص المناعة المكتسب/فيروس نقص المناعة البشرية؛ التدريب على حقوق العمل؛

تدريب المحققين الجدد التابعين للجمعية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان. ويتواصل منذ أكثر من سنتين تدريب المسؤولين عن إقامة العدل على حقوق الإنسان.

٢٠٣ - والعديد من هذه المشاريع شاملة النطاق وتصل إلى معظم المقاطعات. مثلا، يتمثل برنامج التوعية بحقوق الإنسان الموجه إلى القوات الملكية الكمبودية المسلحة في مناهج دراسية عن حقوق الإنسان صاغها مكتب كمبوديا ومدرسون لحقوق الإنسان من بين ضباط في القوات المسلحة دربهم مكتب كمبوديا. وبمساعدة ودعم من المكتب، قدم هؤلاء المدرسون ٤٢ حلقة عمل دامت كل منها ثلاثة أيام في ١٦ مقاطعة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ١٩٩٧. ودرب ما مجموعه ٣٩٥ ٢ جنديا.

٢٠٤ - وفيما يتعلق بتدريب القائمين بإنفاذ القانون على حقوق الإنسان صاغ مكتب كمبوديا المنهج الدراسي، ودربت ثلاث منظمات كمبودية غير حكومية معنية بحقوق الإنسان. ودرب حوالي ٠٠٠ ٢٠ من أفراد الشرطة في حلقات عمل تواصل كل منها خمسة أيام، نُظمت خلال السنتين الماضيتين في معظم المقاطعات. وساعد هذا المكتب أيضا المنظمات الكمبودية غير الحكومية على صياغة المناهج الدراسية والتدريبية التي قُدمت إلى الكهنة البوذيين القادمين من جميع المقاطعات ليصبحوا بدورهم مدربين في مجال حقوق الإنسان. وقدم المكتب المساعدة إلى منظمة أخرى كمبودية غير حكومية معنية بحقوق الإنسان في إعداد منهج دراسي لاستعماله في مرافق التعليم النظامي التي تديرها وزارة التعليم ووزارة الشؤون الدينية لفائدة الكهنة المبتدئين.

٢٠٥ - وتمثلت مشاريع أخرى في وضع مناهج دراسية وتدريب المنظمات غير الحكومية على استخدامها في مجالات معينة من التدريب على حقوق الإنسان. ومن ذلك، التدريب على مسائل حقوق الأقليات، والتدريب على المسائل المتعلقة بالتمييز ضد المصابين بالإيدز/ فيروس نقص المناعة البشرية، والتدريب على حقوق العمل.

٢٠٦ - وبدأ مكتب كمبوديا، بناء على طلب من الحكومة وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جهودا لتنفيذ برامجه التعليمية والتدريبية لفائدة سكان مناطق يسيطر عليها الخمير الحمر سابقا، لم يمكن للحكومة ولا للأمم المتحدة الوصول إليها منذ انسحاب الحزب الديمقراطي الكمبوتشي من عملية السلام التي أقامتها سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا في عام ١٩٩٢.

٢٠٧ - ووزع ما مجموعه ٢١٠ ٥١ نسخة من مواد تتعلق بحقوق الإنسان، تلقتها أساسا الحكومة والمنظمات غير الحكومية. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٧ وزعت في مناطق الخمير الحمر السابقة ٠٠٠ ١٠ نسخة من مواد تتعلق بحقوق الإنسان.

٢٠٨ - وواصل مكتب كمبوديا تقديم المساعدة إلى اللجان الفرعية واللجان المشتركة بين الوزارات لإعداد التقارير إلى الهيئات التعاهدية. وقد وجّه التقرير عن تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري إلى اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري يوم ٤ شباط/فبراير ١٩٩٧.

٢٠٩ - ويواصل مكتب كمبوديا مساعدته للمنظمات الكمبودية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، لا سيما بغية تعزيز حضورها ونشاطها في المقاطعات. ويقدم مكتب كمبوديا الدعم إلى تلك المنظمات في شكل معدات وتمويل أساسي وتدريب. وفي أيار/ مايو ١٩٩٧ قدم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لبرنامج التثقيف بحقوق الإنسان في كمبوديا منحة قدرها ٠٠٠ ١٤٩ دولار من دولارات الولايات المتحدة لدعم المنظمات غير الحكومية المحلية في المقاطعات. وخصص الصندوق أيضا مبلغ ٠٠٠ ٨٩ دولار من دولارات الولايات المتحدة لتمويل مشاريع ثمائي منظمات غير حكومية في مجال حقوق الإنسان. ويسعى مكتب كمبوديا إلى الحصول على المزيد من التمويل ليتمكن من تعزيز دعمه لجماعات حقوق الإنسان التي تقوم بدور حاسم في المجتمع الكمبودي والتي تقوم بأنشطة كثيفة في رصد حالة حقوق الإنسان.

٢١٠ - ويواصل مكتب كمبوديا متابعة التطورات المتعلقة بجماعات حقوق الإنسان، مثل مقترح إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان، ودور التحالفات بين المنظمات غير الحكومية، واللجنة المعنية بإجراء انتخابات حرة ونزيهة والائتلاف من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة في أية انتخابات مقبلة. ويتواصل أيضا تقديم المساعدة إلى لجنة العمل من أجل حقوق الإنسان، والمساعدة على تعزيز قدرات عدة منظمات محلية غير حكومية معنية بحقوق الإنسان.

٢١١ - وفي عام ١٩٩٧، ويدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قام مكتب كمبوديا بالتعاون مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة بإنشاء ثلاث مكاتب جديدة في المقاطعات. وواصل مكتب كمبوديا الاستفادة من الدعم السخي الذي يقدمه البرنامج الإنمائي في مجالات عمل عديدة، بما في ذلك تقديم المشورة القانونية إلى الجمعية الوطنية ودعم لجنة الجمعية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وتلقي الشكاوى، وتدريب القضاة وموظفي المحاكم في المقاطعات، ومساعدة الحكومة على تنمية القدرات في مجال التحقيقات الجنائية، وتدريب الشرطة والزعماء المحليين وضباط الجيش على صعيد المقاطعات.

٢١٢ - ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقدر الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي إلى برنامج حقوق الإنسان في كمبوديا، لا سيما عن طريق المساهمات المالية السخية في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لبرنامج التثقيف بحقوق الإنسان في كمبوديا.

الحواشي

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٣، الملحق رقم ٣ (E/1993/23)، الفصل الثاني، الفرع ألف.

(٢) E/CN.4/73 و Add.1، و E/CN.4/1995/87 و Add.1، و E/CN.4/1996/93.

(٣) E/CN.4/1997/85.

(٤) E/CN.4/1996/93.

(٥) A/51/453/Add.1.